

## تقرير مراجع الحسابات الداخلي

- ١- يقدم مكتب خدمات الرقابة الداخلية طيه تقريره السنوي عن السنة التقييمية ٢٠٢٠ إلى جمعية الصحة العالمية للعلم.
- ٢- وتحدد القاعدة الثانية عشرة من النظام المالي بشأن المراجعة الداخلية للحسابات اختصاص مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وتقتضي الفقرة ١١٢-٣(هـ) من القاعدة الثانية عشرة بأن يقدم المكتب كل سنة تقريراً موجزاً إلى المدير العام عن أنشطة المكتب وتوجهاتها ونطاقها، وعن حالة تنفيذ توصيات المراجعة الداخلية. وتنص هذه القاعدة أيضاً على أن يُحال هذا التقرير إلى جمعية الصحة مشفوعاً بالتعليقات التي تعد ضرورية.
- ٣- ويتيح المكتب خدمات الضمان والمشورة بشكل مستقل وموضوعي بغرض إضافة قيمة إلى عمليات المنظمة وتحسين هذه العمليات. وإذ يتبع أسلوباً منهجياً ومنضبطاً، يساعد المنظمة على تحقيق أغراضها عن طريق تقييم فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة وتعزيزها. كما تقع على عاتقه المسؤولية عن التحقيق في أي مخالفة مزعومة.
- ٤- وللمكتب أن يطلع اطلاقاً تاماً وفورياً ودون قيود على جميع السجلات والممتلكات وعلى شؤون الموظفين والعمليات والوظائف داخل المنظمة التي يرى أن لها صلة بالموضوع قيد الاستعراض. وقد فُرضت قيود على نطاق عمل المكتب في عام ٢٠٢٠ نتيجة لحظر السفر واضطُوع بالتالي بمعظم العمل عن بُعد. وعُدلت خطة عمل المكتب أيضاً تصدياً للتحديات الناشئة عن استجابة المنظمة لجائحة كوفيد-١٩ وتجسيدا للمخاطر المستجدة مثل المخاطر المرتبطة بالعمل عن بُعد وتكنولوجيا المعلومات.

### الغرض من عمل المكتب ونطاقه

- ٥- يقدم المكتب، طبقاً لولايته، خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق إلى المنظمة وإلى بعض الكيانات التي تستضيفها المنظمة (مثل برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز،<sup>١</sup> ومركز الأمم المتحدة الدولي للحوسبة، والمرفق الدولي لشراء الأدوية) وإلى الوكالة الدولية لبحوث السرطان. وفي إقليم الأمريكتين، يعتمد المكتب على الأعمال التي يضطلع بها مكتب خدمات التقييم الداخلي التابع لمنظمة الصحة للبلدان الأمريكية لتغطية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة (انظر الفقرتين ٧٤ و ٧٥).

### إدارة المكتب

- ٦- يقدم المكتب تقاريره مباشرة إلى المدير العام ويباشر أعماله طبقاً للمعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية للحسابات التي صدرت عن معهد مراجعي الحسابات الداخليين واعتمدت لاستخدامها على نطاق منظومة الأمم المتحدة ككل، والمبادئ والإرشادات الموحدة بشأن التحقيقات التي اعتمدها المؤتمر العاشر للمحققين الدوليين.

١ تُؤمّل وظيفة مراجع حسابات برتبة ف-٥ من برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز وتُخصّص لمراجعة حسابات البرنامج ويضع المكتب اتفاقاً بشأن مستوى الخدمات لتوجيه العمل الذي ينبغي أدائه.

٧- ويضم المكتب في عضويته مديراً ومنسقاً لمراجعة الحسابات ومنسقاً آخر لشؤون التحقيق وما مجموعه ١٠ مراجعي حسابات وأربعة محققين وموظفين اثنين يقدمان الدعم. وقد ظلت وظيفتان محدداً المدة شاغرتين في عام ٢٠٢٠ ألا وهما وظيفة كبير مراجعي الحسابات ووظيفة منسق شؤون التحقيق. وشغل هذه الوظيفة الأخيرة على أساس العمل بالإتابة مراجع حسابات كبير يتمتع بخبرة كبيرة في مجال إجراء التحقيقات.

٨- وطلب المكتب في مطلع عام ٢٠١٩ خمس وظائف أخرى لتعيين محققين يسدون الثغرات المحددة ويساعدون في تصفية المتراكم من قضايا التحقيق. وأبرم، كتدبير مؤقت، عقود عمل طويلة الأجل لتوظيف الخبراء الاستشاريين مع ثلاثة محققين خارجيين خلال عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠. وبالتشاور مع لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة وافقت الإدارة العليا على اختصاصات العمل وتحققت من صحة الطلب المقدم بشأن الحصول على الوظائف الإضافية لتعيين الموظفين. وكلف المكتب بإجراء استعراض خارجي (بناءً على مسابقة تنافسية) لتقييم الممارسات والإجراءات والهياكل الحالية لوظيفة التحقيق على أساس تطبيق "أفضل" المعايير المرجعية، والنظر في الآثار المترتبة على الموارد لتنفيذ الهيكل "الأفضل" المقترح. وقدمت الشركة الاستشارية التي أجرت الاستعراض تقريراً في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٩ استنتجت فيه ضرورة زيادة الموارد بشكل ملحوظ لتطبيق الهيكل الأفضل. ويلخص الجدول ١ أدناه المتطلبات المقترحة من الموارد الإضافية لتنفيذ الهيكل المنقح المقترح.

#### الجدول ١: الهيكل "الأفضل" الجديد المقترح

التوصيف	عدد المحققين
<b>الوضع الراهن</b>	
المحققون المعينون بعقود محددة المدة (منهم محقق واحد باعتباره مورداً تقنياً)	٤
الخبراء الاستشاريون - الخبراء الاستشاريون الخارجيون المعينون بعقود طويلة الأجل	٣
الشركة الاستشارية - تقدم خدمات التحقيق في العقود	١
<b>المجموع بموجب الوضع الراهن</b>	<b>٨</b>
<b>الهيكل الجديد</b>	
المحققون المعينون بعقود محددة المدة في المقر الرئيسي بجنيف	من ١٢ إلى ١٤
• المحققون - الموظفون ورؤساء الوحدات	من ١٠ إلى ١١
• الموظفون التقنيون/ المتخصصون - أي المعينون منهم بشؤون الطب الجنائي الرقمي وتحليل البحوث	من ٢ إلى ٣
المحققون المعينون بعقود محددة المدة المركزون على الدعم الإقليمي	من ٣ إلى ٤
الخبراء الاستشاريون/ الشركات الاستشارية (لتقديم دعم مرن على الصعيد العالمي)	من ٣ إلى ٤
<b>المجموع بموجب الهيكل الجديد</b>	<b>من ١٨ إلى ٢٢</b>

٩- وبعد عقد جلسات إحاطة إعلامية مع المدير العام والمعنيين بوظائف المساءلة في المنظمة بخصوص النموذج الأفضل، وضع المكتب خطة عمل واستراتيجية انتقالية تبيينان الخيارات المتاحة لمواصلة النظر فيها. ولدى إعداد هذا التقرير كانت هذه الخطة قد اعتمدت وكان العمل جارياً لتنفيذ برنامج تعزيز وظيفة التحقيق بغية توفير موارد إضافية متناسبة مع الجهود اللازمة لمعالجة حجم القضايا المتكرر وقدرة مؤقتة منفصلة على تلبية الاحتياجات المفاجئة لتناول المتراكم من القضايا القديمة في غضون فترة الاثني عشر شهراً المقبلة في أمثل الأحوال.

١٠- وتخصّص الموارد المتاحة للمكتب وفقاً للأولويات المحددة؛ ولكن الحالات المحفوفة بمخاطر جمة يمكن أن تستجد على حين غرة وقد تحوّل الموارد البشرية عن مسار الأولويات الأساسية المحددة. وبناءً على ذلك، يمنح المكتب الأولوية لخطة عمله ثم يعدّل الجدول الزمني ليدرج فيه أي مهام أخرى غير متوقعة.

١١- وتوزّع ميزانية المكتب ما بين الموارد البشرية وتكاليف السفر والخدمات الاستشارية وإمدادات التشغيل للوفاء بولايته. وقد تمكّن المكتب خلال عام ٢٠٢٠ من تغطية مصروفاته. وتُرصد معدلات الإنفاق باستمرار وتُبدل الجهود لضمان تحقيق القيمة مقابل المال من خلال اتخاذ تدابير تكفل الكفاءة في استخدام الموارد.

١٢- وتعزيزاً لتغطية خدمات الرقابة الداخلية إلى أقصى حد، يضطلع المكتب بما يلي: (أ) مواصلة تنقيح نموذجه لتقييم مخاطر المراجعة من أجل تخصيص موارده للمجالات التي تشهد أعلى مستويات المخاطر؛ (ب) استعراض نهجه وتكييفها دورياً فيما يتصل بإجراء عمليات مراجعة الحسابات المتكاملة والتشغيلية والمكتبية؛ (ج) استخدام تقارير موجزة تتعلق بالتحقق من امتثال العمليات؛ (د) استخدام نظام برمجيات حاسوبية لإدارة مراجعة الحسابات بهدف تنظيم أوراق العمل بالوسائل الإلكترونية وتسهيل متابعة تنفيذ التوصيات؛ (هـ) تطبيق المعايير المنقح عليها لتحديد أولويات ما يتلقاه من تقارير مثيرة للقلق لغرض التحقيق فيها (منح الأولوية القصوى للتحقيق في ادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش والاعتداء الجنسيين). واستعرض المكتب إجراءاته لتقديم التقارير وأصدر تقارير أقصر مركزة على أهم التوصيات في عام ٢٠٢٠ في إطار عملية التحسين المتواصل. وكثّف استخدام تحليلات البيانات وعزز قدرات الطب الجنائي الرقمي في عام ٢٠٢٠. وشارك أيضاً في اجتماعات ومناقشات مع الشبكات المهنية المعنية لمنظومة الأمم المتحدة من أجل مواصلة نهجه وتقاسم أفضل الممارسات.

١٣- وإضافة إلى ذلك، كيّف المكتب نهجه المتبع في تبليغ الجهات صاحبة المصلحة تمشياً مع العناصر الخمسة للنموذج الذي أعدته لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي<sup>١</sup> واعتمده المنظمة كأساس لإطارها الخاص بالمساءلة. واستندت خطة عمل مراجعة الحسابات في عام ٢٠٢٠ إلى التقييم المستقل للمخاطر الذي أجراه المكتب وإلى سجل المخاطر الرئيسية في المنظمة.<sup>٢</sup> وبواصل المكتب العمل من أجل تعزيز الموامة في التبليغ عن أنشطة الضمان عبر خطوط الدفاع الثلاثة ابتداءً من ادعاءات الإدارة بشأن الرقابة الداخلية وانتهاءً بنتائج مراجعة الحسابات الداخلية.

١٤- وواظب المكتب على الاتصال المنتظم بالمراجع الخارجي لحسابات المنظمة خلال عام ٢٠٢٠ توخياً لتنسيق أعمال المراجعة وتلافي حالات التداخل في التغطية. وزوّد المكتب مراجع الحسابات الخارجي ولجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة بنسخ عن تقارير المراجعة الداخلية وشارك في اجتماعات اللجنة حرصاً على ضمان إجراء حوار مفتوح مع أعضائها وتنفيذاً لإرشاداتهم وتوصياتهم بشأن المسائل المندرجة ضمن نطاق مسؤولياتهم في مجال الرقابة. وثابر المكتب أيضاً على إجراء اتصالات منتظمة بإدارات المنظمة الأخرى مثل وحدة التقييم وبظل يعمل مع المعنيين بوظائف المساءلة في المنظمة مواصلةً للإسهام في تعزيز قيم المنظمة المؤسسية.

١٥- ولدى المكتب نظام فعال لإدارة القضايا يعتمد على تكنولوجيا شيربوينت (SharePoint) ويقوم مقام مستودع لملفات القضايا الخاضعة للتحقيق. ويستخدم المكتب أيضاً منصة إلكترونية آمنة تتيح النفاذ عن بُعد إلى تقارير المراجعة الداخلية بناءً على طلبات الدول الأعضاء والأطراف الأخرى وبأذن من المدير العام. ومواصلةً لتعزيز الشفافية، أدرج المكتب في عام ٢٠٢٠ قائمة بتقارير مراجعة الحسابات الأخيرة في موقع المنظمة الإلكتروني كي تزوّد الدول الأعضاء بأحدث المعلومات عن تقارير مراجعة الحسابات التي تصدر خلال العام.

١ يحدد النموذج المجالات الرئيسية على أنها إطار الرقابة، وإدارة المخاطر، وأنشطة الرقابة، والمعلومات والاتصالات، والرصد.

٢ انظر سجل المخاطر الرئيسية في المنظمة (بالإنكليزية) على الموقع الإلكتروني التالي:  
[https://www.who.int/about/finances-accountability/accountability/WHO\\_Principal\\_Risks.pdf?ua=1](https://www.who.int/about/finances-accountability/accountability/WHO_Principal_Risks.pdf?ua=1)

(تم الاطلاع في ١٢ شباط/فبراير ٢٠٢٠).

## عمليات مراجعة الحسابات

١٦- يقدم المكتب وفقاً لولايته خدمات مستقلة وموضوعية لمراجعة الحسابات والتحقق وإسداء المشورة تستهدف إضافة القيمة وتحسين عمليات المنظمة والارتقاء بنزاهة المنظمة وسمعتها. ويساعد المكتب المنظمة على تحقيق أهدافها عن طريق اتباع نهج منظم ومنضبط لتقييم الفعالية وتعزيزها في إطار ممارسات الحوكمة وإدارة المخاطر وإجراءات الرقابة بغية تقديم ضمانات معقولة تكفل ما يلي: (١) تحديد المخاطر وإدارتها على النحو الملائم؛ (٢) التفاعل مع مختلف الأفرقة المعنية بالحوكمة داخل الأمانة وفقاً لجميع القواعد المعنية؛ (٣) تقديم كم كبير من المعلومات المالية والإدارية والبرمجية والعملية الدقيقة والموثوقة في الوقت المناسب؛ (٤) امتثال الموظفين وغيرهم من العاملين في تصرفاتهم للوائح المنظمة وقواعدها وسياساتها ومعاييرها وإجراءاتها؛ (٥) الحصول على الموارد بطريقة اقتصادية والاستفادة منها بكفاءة وحمايتها بالقدر الكافي؛ (٦) تنفيذ البرامج والخطط وبلوغ الأهداف والإسهام في تحقيق نتائج مستدامة؛ (٧) تعزيز الجودة واستمرار التحسين في إطار إجراءات الرقابة في المنظمة.

١٧- وفي ختام كل مهمة يعد المكتب تقريراً مفصلاً ويقدم توصيات إلى الإدارة لمساعدتها على إدارة المخاطر وصون الضوابط وضمان الحوكمة الفعالة داخل الأمانة. وقد عُرضت بإيجاز المسائل الحاسمة التي حُددت أثناء الاضطلاع بكل مهمة ضمن هذا التقرير. ويتضمن الملحق ١ قائمة بالتقارير التي أصدرها المكتب في إطار خطة عمله لعام ٢٠٢٠ ومعلومات عن حالة تنفيذ عمليات مراجعة الحسابات المفتوحة حتى ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٢١. ويستخدم المكتب نظاماً للتقييم من أربعة مستويات لاستنتاجاته العامة المتعلقة بعمليات مراجعة الحسابات، وهي كالتالي: (١) مُرضية؛ (٢) مُرضية جزئياً مع وجود إجراء بعض التحسينات؛ (٣) مُرضية جزئياً مع وجود إجراء تحسينات كبرى؛ (٤) غير مُرضية. ونظراً إلى التحديات المواجهة في إطار عمليات الطوارئ، فقد ركزت خطة عمل المكتب في عام ٢٠٢٠ على مكاتب المنظمة القطرية التي تشهد طوارئ مختلفة التصنيف.

١٨- وواصل المكتب تكيف طريقة عمله باعتماد خطة عمل "مرنة" بسبب جائحة كوفيد-١٩. ونتيجة للقيود المفروضة على السفر، أُجري معظم عمليات مراجعة الحسابات في عام ٢٠٢٠ في شكل استعراضات مكتبية انطلاقاً من المقر الرئيسي. ولا تتطلب الاستعراضات المكتبية السفر إلى الموقع وتستخدم البيانات المتاحة في نظام الإدارة العالمي والوثائق الداعمة المحملة إلى نظام إدارة المحتويات المؤسسية التي تكملها الاجتماعات والمقابلات الافتراضية مع الجهات الخاضعة للمراجعة والجهات الشريكة. وهناك قيود منطقية متصلة بالنطاق من حيث العجز عن أداء مهام معينة مثل الإحصاء المادي للمخزونات والمستودعات والأصول المادية الأخرى والمصروفات الثنوية وبعض جوانب إدارة أسطول المركبات والتدابير الأمنية المنفذة في المكاتب القطرية. وإن تجربة المكتب السابقة في مجال إجراء الاستعراضات المكتبية يَسرت مراجعة الحسابات في عام ٢٠٢٠. واستعان المكتب أيضاً بخدمات شركة للمراجعة الخارجية للحسابات من أجل تكملة العمل المنجز عن بُعد في إطار إحدى عمليات مراجعة حسابات أحد المكاتب القطرية.

## عمليات المراجعة المتكاملة

١٩- تستهدف عمليات المراجعة المتكاملة للحسابات تقييم أداء المنظمة على المستوى القطري، أو أداء الإدارات/الشعب في المكاتب الإقليمية أو المقر الرئيسي، فيما يخص تحقيق النتائج على النحو المبين في خطط العمل المعنية؛ والقدرة التشغيلية على دعم تحقيق النتائج في الإدارات/المكاتب القطرية المعنية. وتركز عمليات المراجعة المتكاملة على المخاطر التي تتعرض لها مجالات ووظائف تندرج ضمن نطاق المكونات الثلاثة التالية: (١) الإطار التنظيمي (الاستراتيجية، وإطار الرقابة، وإدارة المخاطر، ومكانة المنظمة، والتعاون، والاستعداد لطوارئ الصحة العامة ودعمها)؛ (٢) العملية البرمجية والتشغيلية (وضع الميزانية البرمجية والتخطيط التشغيلي، وتعبئة الموارد، المعلومات والاتصالات، والدعم التشغيلي، وفعالية الضوابط الداخلية الرئيسية في معالجة المعاملات)؛ (٣) وتحقيق النتائج (تنفيذ وظائف المنظمة الأساسية، وتنفيذ وظائف المنظمة الحاسمة في حالات

الطوارئ، والرصد وتقييم الأداء، والاستدامة، والتقييم، والتعلم التنظيمي). وتشمل هذه المكونات الثلاثة كذلك عدداً من المجالات يصل إلى ٢٨ مجالاً وتغطي هذه المجالات حتى ١٨٠ نشاطاً من أنشطة الرقابة الداخلية الفردية، بما فيها اختبارات محددة تستهدف تقييم فعالية استعداد المنظمة واستجابتها للطوارئ الصحية وفقاً لمعايير الأداء المحدثة لإطار الاستجابة للطوارئ.

#### عمليات المراجعة المتكاملة الميدانية<sup>١</sup>

٢٠- **شعبة مقاومة مضادات الميكروبات في المقر الرئيسي.** استنتجت المراجعة أن أداء الشعبة كان مُرضياً جزئياً مع وجود إجراء بعض التحسينات من أجل التصدي للمخاطر المتبقية العالية المستوى والمتوسطة المستوى. وشملت المشاكل المحددة والمنطوية على مخاطر متبقية عالية المستوى ما يلي: (١) عدم إيلاء العناية الكافية لإدارة المخاطر، ولاسيما لإدماجها في عمليات إدارة البرامج؛ (٢) عدم شغل عدد كبير من مناصب الموظفين التي بقيت شاغرة، مما يعرض الشعبة لخطر عدم تنفيذ خطة عملها وتحقيق النتائج المتوقعة، وخصوصاً فيما يتعلق بتقديم الدعم إلى المكاتب الإقليمية والقطرية؛ (٣) توافر موارد مالية محدودة يمكن أن تعرقل التقدم المحرز من أجل تحقيق النتائج المتوقعة؛ (٤) القصور في اختيار الموردين لشراء الخدمات، بما في ذلك عدم إجراء التقييم المالي على النحو الواجب، وعدم الاحتفاظ بالوثائق في شكل استثمارات التقييم والعطاءات الواردة، وعدم كفاية الضوابط المطبقة على المنجزات (عدم تحديد منجزات اتفاقات أداء العمل بوضوح في الاختصاصات و/أو أوامر الشراء، وعدم إثبات استعراضات المنجزات على النحو الواجب). كما كشفت المراجعة عن وجود مشاكل تطوي على مخاطر متوسطة المستوى وينبغي التصدي لها في الوقت المناسب على غرار ما يلي: (١) ضياع الفرص لتحديد الموضوع الاستراتيجي للشعبة وضمان أوجه التآزر بين البرامج التقنية؛ (٢) عدم كفاية التحليل والاهتمام لتعميم اعتبارات نوع الجنس والإنصاف وحقوق الإنسان؛ (٣) عدم تقديم مشاريع البحث المنطوية على مشاركة البشر بشكل منهجي لخضوعها لتقييم لجنة استعراض أخلاقيات البحوث التابعة للمنظمة؛ (٤) عدم الامتثال لمتطلبات إعلان المصالح الخاصة بخبراء المنظمة؛ (٥) عدم وضوح التسلسل الإداري وعدم اتساق أهداف توصيفات الوظائف مع مهام الموظفين؛ (٦) ضياع الفرص للتعلم والمساءلة عن النتائج عندما لا تقيم المنشورات بشكل منهجي؛ (٧) عدم الحصول في بعض الحالات على موافقة لجنة استعراض العقود على ممارسات شرائية استثنائية ومشتريات غير تنافسية تزيد قيمتها على ٢٥ ٠٠٠ دولار أمريكي؛ (٨) افتقار التقارير البرمجية إلى الدقة وعدم تقديمها في الوقت المناسب؛ (٩) نشر بيانات مالية غير متسقة تتاح لأطراف خارجية عبر البوابة الإلكترونية للميزانية البرمجية.

٢١- **البرنامج العالمي لمكافحة السل في المقر الرئيسي.** كشفت المراجعة عن مستوى متين من الضمان يدعم تحقيق النتائج المتوقعة واستنتجت بالتالي أن إطار الرقابة الداخلية العام للبرنامج العالمي لمكافحة السل في المقر الرئيسي كان مُرضياً. وأشارت المراجعة إلى عدة ممارسات جيدة ذات إمكانات للتعلم على نطاق المنظمة يشمل أهمها ما يلي: المشاركة مع رؤساء الدول وسائر القادة في الالتزام بتسريع الاستجابة من أجل القضاء على السل وإبداء قيادة رفيعة المستوى بشأن المساءلة المتعددة القطاعات؛ واعتماد نهج مرن في تنفيذ وظائف المنظمة الأساسية في سياق جائحة كوفيد-١٩، بما في ذلك المساهمة في عمليات الاستجابة للطوارئ. وفي الوقت ذاته، سجلت المراجعة مواطن قلق إزاء وجود مخاطر عالية المستوى ينبغي التصدي لها في الوقت المناسب لتعزيز فعالية الضوابط الداخلية، وعدة مجالات يحتمل تحسينها وقد أخذ بعضها في الاعتبار من جانب إدارة البرنامج أي (١) عدم الامتثال لمتطلبات إعلان المصالح الخاصة بخبراء المنظمة؛ (٢) عدم الامتثال لمتطلبات إطار المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول؛ (٣) عدم الاتساق في الامتثال لمتطلبات الموافقة على المنشورات؛

١ أُجريت هذه العمليات لمراجعة الحسابات في المقر الرئيسي أو أثناء السفر قبل فرض القيود على السفر بسبب كوفيد-١٩.

(٤) نشر بيانات مالية غير متسقة تتاح لأطراف خارجية من خلال المعلومات الواردة في البوابة الإلكترونية للميزانية البرمجية؛ (٥) التنفيذ دون المستوى الأمثل لوظيفة التقييم التي لا تضمن المساءلة عن الأداء والنتائج ومراقبة ذلك وتحذ من فرص التعلّم التنظيمي.

٢٢- **المنظمة في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.** استنتجت المراجعة أن إطار الرقابة العام في المكتب القطري للمنظمة كان مُرضياً جزئياً مع وجود إجراء بعض التحسينات لتناول المجالات المنطوية على مخاطر متبقية عالية المستوى ومتوسطة المستوى. وأشارت المراجعة إلى بعض الممارسات الجيدة التي لها آثار على التعلّم التنظيمي على النحو التالي: (١) مشاركة جهات فاعلة دولية غير الدول من خلال الحضور الميداني في توسيع نطاق تحسين مرافق خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة العامة تبعاً لتقييم المبادرة التجريبية؛ (٢) تقديم الدعم لتدعيم نظام إدارة المعلومات عن العاملين الصحيين وربطه بالإصدار ٢ لنظام المعلومات الصحية على مستوى المناطق والنظام الإلكتروني لإدارة شؤون الموظفين المدنيين. وتعلقت المسألة ذات الأولوية العالية التي تتطلب اتخاذ الإجراءات بتكثيف جهود تعبئة الموارد من أجل التصدي لاختلال التوازن في التمويل بين البرامج. ويمثل اختلال التوازن في تخصيص الموارد بين البرامج والتمويل غير الكافي مشكلة متكررة في عدة مكاتب قطرية موجودة في أقاليم المنظمة الأخرى. وأشارت المراجعة أيضاً إلى وجود مخاطر متبقية متوسطة المستوى مرتبطة بالحاجة إلى ما يلي: (١) تدريب الموظفين في تعميم اعتبارات النوع الاجتماعي والإنصاف وحقوق الإنسان وزيادة التركيز على ذلك؛ (٢) استعراض النهج المتبع في التعاون التقني ووضع استراتيجية واضحة متوسطة الأجل للمساعدة التقنية من أجل دعم القدرات المؤسسية في وزارة الصحة؛ (٣) استعراض المتطلبات من الموظفين لدعم الأولويات المحددة للتعاون التقني؛ (٤) الامتثال للعمليات اللازمة لتحديد حالات تضارب المصالح لدى تعيين الخبراء؛ (٥) تحسين تحديد المخاطر وتعزيز مشاركة الموظفين في إدارة المخاطر؛ (٦) ضمان الامتثال للإرشادات المؤسسية بشأن العمليات المتصلة بمشاركة الجهات الفاعلة غير الدول؛ (٧) ضمان التقيد بعمليات تعيين الموظفين المحليين وأصحاب اتفاقات الخدمات الخاصة واختيارهم؛ (٨) الحصول على التقارير المالية والتقنية الخاصة باتفاقات الخدمات التقنية واستعراضها قبل تسديد المدفوعات؛ (٩) ضمان العمليات الملائمة لالتماس العطاءات واختيار الموردين من أجل شراء السلع؛ (١٠) إجراء استعراضات الأقران بين الأفرقة التقنية لتعزيز الاتساق والموضوعية في التبليغ عن الإنجازات التقنية والتنفيذ المالي مقابل المخرجات في نهاية الثنائية.

٢٣- **المنظمة في كينيا.** استنتجت المراجعة أن أداء المكتب القطري للمنظمة في كينيا كان مُرضياً جزئياً مع وجود إجراء بعض التحسينات للتصدي للمخاطر المتبقية العالية المستوى والمتوسطة المستوى. وأشارت المراجعة إلى جهود المكتب القطري المبذولة في تنفيذ وظائف المنظمة الأساسية. وأدرجت اعتبارات الاستدامة في تصميم مشاريع المكتب القطري ومبادراته. وشملت المجالات المنطوية على مخاطر متبقية عالية المستوى ما يلي: (١) التنفيذ دون المستوى الأمثل لوظائف المنظمة الحاسمة بما يمثل لمعايير الأداء لإطار الاستجابة للطوارئ؛ (٢) عدم تحقيق النتائج المتوقعة بسبب خطة غير كافية لتعبئة الموارد والقدرات غير الكافية لتنفيذها؛ (٣) استخدام الأموال بما لا يتماشى مع مواصفات الاتفاقات المبرمة مع الجهات المانحة بالنسبة إلى منحتين مختارتين لاستعراض المراجعة؛ (٤) عدم إيلاء العناية الكافية لدقة التقارير البرمجية للمنظمة وحسن توقيتها لدى التبليغ عن تسليم مشاريع المنتجات والخدمات أو اكتمالها، أو عدم التبليغ عن ذلك في الوقت المناسب؛ (٥) تبيّن بناءً على العمل الذي اضطلع به الموظفون في المكتب الإقليمي لأفريقيا في عام ٢٠١٨ أن نسبة مئوية كبيرة من نفقات التعاون المالي المباشر المختارة للاستعراض غير مدعومة أو غير مؤهلة.

#### عمليات المراجعة المتكاملة المكتبية

٢٤- **المنظمة في نيبال.** استنتجت المراجعة أن إطار الرقابة العام في المكتب القطري للمنظمة في نيبال كان مُرضياً جزئياً مع وجود إجراء بعض التحسينات لتناول المجالات المنطوية على مخاطر متبقية عالية المستوى

ومتوسطة المستوى. وأشارت المراجعة إلى بعض الممارسات الجيدة التي لها آثار على التعلّم التنظيمي ولاسيما ما يلي: الوجود في المقاطعات السبع كافة ودعم بناء قدرات المكاتب الصحية المنشأة حديثاً في المقاطعات؛ ودعم أنشطة التدريب العملي على المستويين الوطني ودون الوطني لضمان توفير القدرات الكافية للتأهب للطوارئ والاستجابة لها. والمجالات ذات الأولوية العالية التي تتطلب اتخاذ الإجراءات هي التالية: (١) القدرة المحدودة على توفير المستوى اللازم من المساعدة التقنية لوزارة الصحة والسكان بسبب التمويل غير الكافي لتنفيذ خطة الموارد البشرية؛ (٢) ضرورة تعزيز تعبئة الموارد من أجل التصدي الكافي لاختلال التوازن في التمويل بين البرامج، بما في ذلك تعزيز النظم الصحية، والمجالات المستجدة مثل الأمراض غير السارية وتغير المناخ والصحة، بهدف تحقيق الغايات المتوقعة؛ (٣) وعدم فعالية الضوابط المفروضة على اتفاقات أداء العمل المتعددة الصادرة عن المكتب القطري للتعاقد مع الخبراء الاستشاريين.

### عمليات المراجعة التشغيلية

٢٥- تستهدف عمليات المراجعة التشغيلية تقييم عمليات إدارة المخاطر والرقابة في مجالات الشؤون المالية والإدارية فيما يتعلق بنزاهة المعلومات المالية والإدارية؛ والكفاءة والاقتصاد في استخدام الموارد (بما في ذلك تحقيق القيمة مقابل المال)؛ والامتثال للوائح المنظمة وسياساتها وإجراءاتها؛ وحماية الأصول.

#### عمليات المراجعة التشغيلية الميدانية

٢٦- مشروع المبنى الجديد في المقر الرئيسي (المرحلة ١ من استراتيجية تجديد مباني جنيف). استنتجت المراجعة أن الضوابط المطبقة على مشروع البناء كانت مُرضية من حيث فعاليتها العامة. وتحققت أهداف المشروع الأولية على ما يبدو ورئي أن تنفيذ عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر من جانب الإدارة كان فعالاً وتم رصد تكاليف المشروع ومراقبتها. وفي الوقت ذاته، حددت المراجعة بعض المجالات التي يمكن تحسينها واقترحت توصيات لتتخذها الإدارة على النحو التالي: (١) ضمان إتاحة الفرصة للجنة من الممثلين للدول الأعضاء لاستعراض المشاريع الرئيسية والتعليق عليها في مرحلة مبكرة؛ (٢) ضمان أن يوثق سجل المخاطر إجراءات التصدي للمخاطر بالكامل ويسند المخاطر إلى المسؤولين الأفراد؛ (٣) ضمان أن تُحال المخاطر المعنية المحددة خلال المشروع أي المخاطر الواردة في سجل مخاطر المشروع إلى السجل العام لمخاطر الإدارات حسب الاقتضاء؛ (٤) توضيح الصلة بين استراتيجية تجديد مباني جنيف والأغراض الاستراتيجية للمنظمة وفقاً لبرنامج العمل العام؛ (٥) ضمان وضع ميثاق للمشاريع الرئيسية المقبلة بشكل منهجي؛ (٦) النظر في التكاليف والفوائد المرتبطة بالحصول على شهادة بيئية رسمية خاصة بالمبنى الجديد؛ (٧) تنفيذ عملية لتسجيل الدروس المستخلصة وتوثيقها بصورة رسمية؛ (٨) ضمان تحميل الوثائق الرئيسية بشكل منهجي إلى نظام الإدارة العالمي و/ أو نظام إدارة المحتويات المؤسسية.

٢٧- المكتب الإقليمي لأوروبا. استنتجت المراجعة أن تطبيق الضوابط في إطار العمليات التشغيلية داخل إدارة الشؤون الإدارية والمالية لتخفيف وطأة المخاطر الرئيسية في المكتب الإقليمي كان مرضياً. ولم تعتبر المراجعة أيًا من الضوابط غير الفعالة المحددة على أنها تمثل مخاطر متبقية عالية المستوى. وفي سياق مبادرة تطوير المنظمة التي تشمل استعراض ثقافة المكتب الإقليمي وهيكله وعملياته وتجديدها، سلطت المراجعة الضوء على مجالات ينبغي أخذها في الاعتبار بالتحديد لدى إعادة تصميم عمليات تسيير الأعمال ذات الصلة بها أي على ما يلي: ضمان حصول مديري المنح على الدعم الكافي حتى يتسنى بدء التنفيذ باستخدام أموال المنح وإنجازه والتبليغ عنه في الوقت المناسب؛ وتحسين توقيت عملية التوظيف؛ وتعزيز دعم الموظفين في الوحدات التقنية والمكاتب المنتشرة جغرافياً والمكاتب القطرية وتدريبهم. وحُددت مسائل أخرى منطوية على مخاطر متبقية متوسطة المستوى ومتعلقة بالحاجة إلى ما يلي: (١) تحديث خطة استمرار سير العمل (ولاسيما من أجل

تتاول الدروس المستخلصة أثناء الاستجابة لجائحة كوفيد-١٩؛ (٢) إجراء استعراض رسمي لحقوق المستخدمين الخاصة بالإنفاذ إلى نظام الإدارة العالمي؛ (٣) تعزيز الإحصاء المادي للأصول الثابتة في بعض المكاتب؛ (٤) تحسين إدارة المنح؛ (٥) تدعيم إطار حوكمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ (٦) تحسين عمليات التخطيط والتبليغ فيما يتعلق بالاستعراضات الإدارية والبرمجية.

#### عمليات المراجعة التشغيلية المكتبية

٢٨- مكتب المنظمة القطري في اليمن. ركزت المراجعة على متابعة نتائج مراجعة حسابات المكتب القطري في اليمن لعام ٢٠١٨ للتحقق من تنفيذ التوصيات ذات الصلة بها. وكانت هناك بعض القيود المتعلقة بنطاق هذه المراجعة إذ عجز الفريق المعني بالمراجعة عن السفر إلى اليمن بسبب القيود المفروضة على السفر أثناء جائحة كوفيد-١٩. وعموماً، لاحظت المراجعة تحسناً عاماً في الضوابط مقارنةً بالمستوى غير المرضي السابق التي كشفت عنه مراجعة الحسابات في عام ٢٠١٨. وتعتمد استدامة هذا التحسن على أن يقبل موظفو المكتب القطري (الموظفون التقنيون في الخط الأول) المساءلة الكاملة عن مجالات مسؤولياتهم. وتسنى للمراجعة نتيجة للتحسينات أن تقيّم فعالية الضوابط الداخلية المطبقة في مجالات الشؤون الإدارية والمالية في المكتب القطري باعتبارها مرضية جزئياً مع وجود إجراء بعض التحسينات. وتبين من المراجعة أن المجالات التالية المنطوية على مخاطر متبقية عالية المستوى تتطلب المزيد من العناية بوصفها مجالات ذات أولوية: (١) خطة الموارد البشرية: شمل الهيكل التنظيمي المنقح اعتباراً من شباط/فبراير ٢٠٢٠ ما مجموعه ٣٦٧ وظيفة منها ٢١٢ وظيفة كانت شاغرة في حزيران/يونيو ٢٠٢٠. وخُففت وطأة المخاطر الناشئة عن بقاء هذه الوظائف شاغرة حسبما أفادت به التقارير عن طريق شغل الموظفين لبعضها بفقود قصيرة الأجل واستخدام أساليب تعاقدية مؤقتة أخرى. ومع ذلك، أُفيد بعدم منح الأولوية لشغل الوظائف الرئيسية في الأمد الأطول بسبب مشاكل التمويل؛ (٢) التعاون المالي المباشر: لقد وجب إرجاء تنفيذ قرار اتخذه المكتب القطري في آذار/مارس ٢٠٢٠ لإجراء تقييمات ذاتية (العناية الواجبة) للجهات الشريكة المنفذة بسبب جائحة كوفيد-١٩. ووفقاً للمراجعة، يُعتبر تقييم قدرة الجهات الشريكة المنفذة على تنفيذ أنشطة التعاون المالي المباشر وإدارتها على النحو الواجب شرطاً من الشروط ذات الأولوية للتمويل في المستقبل. وعلاوة على ذلك، لم تُجر عمليات للرصد الموقعي والفحص العشوائي للأنشطة وتوثق بشكل منهجي عبر خط الدفاع الأول؛ (٣) أنشطة الضمان المتعلقة بخطابات الموافقة على المنح: أشار الفريق المعني بالمراجعة إلى التحسينات الطارئة في أنشطة الضمان منذ المراجعة الأخيرة التي أُجريت في عام ٢٠١٨ - أي الاستعانة بشركة خاصة لمراجعة الحسابات للاضطلاع بأنشطة الرصد والضمان الماليين المعتمدة على طرف ثالث - غير أنه أُخطِر بأن التحديات التشغيلية سببت التأخير في استكمال عمليات استعراض سبع منظمات غير حكومية تعاقد المكتب القطري معها. وأشارت المراجعة أيضاً إلى عدم اضطلاع الموظفين التقنيين بعمليات التفنيش الميداني للجهات الفاعلة غير الدول الحاصلة على تمويل من المنح وعدم وجود أي بيانات موثقة على متابعة نتائج رصد الطرف الثالث (للأنشطة الخاصة بالأداء التقني) واتخاذ الإجراءات التصحيحية؛ (٤) شراء السلع: لم تتضمن خطة المكتب القطري للشراء معلومات رئيسية للتخطيط الفعال مثل وجود التمويل الكافي للاقتناء أو جدول زمني صارم للعملية التنافسية. واستناداً إلى تحليل تقرير عن المخزونات قدمه المكتب القطري، كان متوسط الفترة المتراوحة بين إصدار أوامر الشراء في عام ٢٠١٩ ووصول السلع إلى مستودعات المنظمة يزيد على ثمانية أشهر؛ (٥) إدارة المستودعات والمخزونات: أُخطِر الفريق المعني بالمراجعة أن القدرة على الاستيعاب داخل اليمن بلغت حدها في الوقت الحالي وأن سعة المستودعات في صنعاء والحديدة بلغت مستوى حرجاً. وعليه، كان من الضروري مراجعة سعة المستودعات وتناولها وتحديث خطة التوزيع لأغراض التنفيذ. ونظراً إلى الزيادة المتوقعة في عمليات الشراء بسبب كوفيد-١٩، ينبغي وضع خطة للتوزيع خاصة بجميع عمليات شراء المخزونات قبل معالجة عمليات الشراء، وتعزيز الضوابط المتعلقة بتوقيت المعلومات في نظام تتبع المخزونات واكتمالها.



٢٩- مكتب المنظمة في الضفة الغربية وقطاع غزة. استنتجت المراجعة أن الضوابط الداخلية المطبقة في مجالات الشؤون الإدارية والمالية في المكتب القطري كانت مرضية جزئياً من حيث فعاليتها العامة مع وجوب إجراء تحسينات كبرى. وحددت المراجعة المجالات التالية التي تنطوي على مخاطر متبقية عالية المستوى ويتعين تناولها باعتبارها مجالات ذات أولوية: (أ) عدم تحديد الهيكل التنظيمي والتسلسل الإداري بوضوح نظراً إلى عدم استكمال الاستعراض الشامل للموارد البشرية. وكان معدل المناصب الشاغرة في المكتب القطري شديد الارتفاع (٣٨٪)؛ (ب) عدم التنسيق الكافي لعمليات شراء السلع بين مكتب المنظمة الرئيسي والمكاتب الفرعية التابعة له وبين الحكومة والأفرقة التقنية والأفرقة التشغيلية، مما سبب حالات التأخير. ولم يشمل تخطيط المشتريات مواصفات مفصلة للسلع والكميات ولم تؤخذ خيارات الاتفاقات الطويلة الأجل في الاعتبار بالقدر الكافي فيما يخص السلع التي يتكرر شراؤها. وكانت عملية التخليص الجمركي طويلة ولم تتوافر آلية موحدة لتتبع دفعات السلع المشحونة ووضع الموافقة على المستندات الجمركية وتصديق الفواتير لضمان اتباع نظام الضوء الأخضر (التصريح) بصرامة. ولم تعد استثمارات تقييم العطاءات بخصوص شراء السلع ويوقع عليها بصورة متسقة. وأشار إلى وجود مخاطر متبقية متوسطة المستوى في المجالات التالية: (١) عدم اختيار أصحاب الاتفاقات التعاقدية الفردية المحلية على أساس عملية تنافسية بالقدر الكافي؛ (٢) عدم تقييم أداء الموظفين والاتفاقات التعاقدية الفردية المحلية في الوقت المناسب؛ (٣) عدم تعميم إعلانات الوظائف الشاغرة الخاصة بالخبراء الاستشاريين على العموم وعدم توثيق عملية تحديد المرشحين المحتملين؛ (٤) عدم وجود عملية منهجية ومستقلة للاختيار الأولي للموردين؛ (٥) التعريف غير الكافي للمنجزات المستهدفة في الاختصاصات المتعلقة بشراء الخدمات؛ (٦) عدم ملاءمة آلية ضمان الجودة لخطابات الموافقة على المنح؛ (٧) الاستخدام غير الملائم لبوابة الأمم المتحدة العالمية للمشتريات لشراء ما تزيد قيمته على ٢٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي حسب الاقتضاء؛ (٨) عدم استكمال التقييم الذاتي لأمن المكاتب؛ (٩) عدم وجود آلية لرصد حالة تنفيذ التوصيات فيما يخص الاستعراض الوظيفي للمكتب القطري واستعراض دعم العمليات واللوجيستيات لبرنامج الطوارئ الصحية في شرق المتوسط.

٣٠- مكتب المنظمة القطري في غينيا. استنتجت المراجعة أن الضوابط الداخلية المطبقة في مجالات الشؤون الإدارية والمالية في المكتب القطري في غينيا كانت مرضية جزئياً من حيث فعاليتها مع وجوب إجراء بعض التحسينات. وشملت المجالات التي تنطوي على مخاطر متبقية متوسطة المستوى ويتعين على الإدارة اتخاذ الإجراءات بشأنها في الوقت المناسب ما يلي: (١) عدم وجود عملية شاملة لإدارة المخاطر؛ (٢) بطء تنفيذ خطة الموارد البشرية للاستعراض الوظيفي القطري لعام ٢٠١٨، مما يعزى إلى عدم توافر التمويل الكافي وفقاً لما تم التبليغ عنه؛ (٣) الفصل غير الوافي بين المهام في إطار بعض الوظائف في مجال إدارة حساب السلف المستدime والأصول الثابتة؛ (٤) عدم تنفيذ التقييم الذاتي للجهات الشريكة فيما يخص التعاون المالي المباشر؛ (٥) عدم كفاية أنشطة الضمان الخاصة بالتعاون المالي المباشر؛ (٦) الرصد غير الكافي لتنفيذ التوصيات المقدمة إلى وزارة الصحة، على النحو المحدد أثناء بعثة استعراض أنشطة الضمان لعام ٢٠١٨ التي أجراها المكتب الإقليمي لأفريقيا.

٣١- مكتب المنظمة القطري في بوروندي. استنتجت المراجعة أن الضوابط الداخلية المطبقة في مجالات الشؤون الإدارية والمالية في المكتب القطري في بوروندي كانت مرضية من حيث فعاليتها على أن هناك بعض المجالات التي يتعين على الإدارة إيلاء العناية لها. وشملت المجالات التي تنطوي على مخاطر متبقية متوسطة المستوى ويتعين على الإدارة اتخاذ الإجراءات بشأنها في الوقت المناسب ما يلي: (١) عدم وجود قائمة مرجعية رسمية للاستعداد للطوارئ، على النحو المنصوص عليه في الإصدار الثاني لإطار الاستجابة للطوارئ؛ (٢) بطء تنفيذ خطة الموارد البشرية للاستعراض الوظيفي القطري لعام ٢٠١٨ ووجود العديد من الوظائف الشاغرة، مما يعزى إلى عدم توافر التمويل الكافي وفقاً لما تم التبليغ عنه؛ (٣) عدم إجراء التقييم الذاتي للجهات الشريكة المنفذة في إطار أنشطة التعاون المالي المباشر؛ (٤) عدم كفاية أنشطة الضمان الخاصة بالتعاون المالي

المباشر؛ (٥) تحويل الأموال المباشر إلى حسابات وزارة الصحة بموجب طريقة التنفيذ المباشر لمواصلة التوزيع على المستفيدين؛ (٦) والتأخر في تبليغ الجهات المانحة.

٣٢- **مكتب المنظمة القطري في بنغلاديش.** استنتجت المراجعة أن الضوابط الداخلية المطبقة في مجالات الشؤون الإدارية والمالية في المكتب القطري في بنغلاديش كانت مُرضية جزئياً من حيث فعاليتها مع وجوب إجراء بعض التحسينات. وحددت المراجعة المجالات التي تتطوي على مخاطر متبقية متوسطة المستوى على النحو التالي: (١) عدم وجود نظام لتتبع العاملين من غير الموظفين كالمتعاقدين بموجب اتفاقات الخدمات الخاصة الذين اضطلعوا بالأنشطة التدريبية المتعلقة بعدم التسامح مطلقاً إزاء الاستغلال والاعتداء الجنسيين ومنع المضايقة والتحرش الجنسي وإساءة استعمال السلطة؛ (٢) عدم وضوح الوضع التعاقدى لما مجموعه ٢٣ شخصاً متعاقداً بموجب اتفاقات الخدمات الخاصة يعملون تحت الإشراف المباشر لنظراء حكوميين؛ (٣) عدم مشاركة بعض أعضاء اللجنة المحلية لاستعراض العقود في التدريب المتعلق بالمشتريات؛ (٤) وجود عدد كبير من الوظائف الشاغرة وعدم كفاية أنشطة تعبئة الموارد؛ (٥) عدم تحديث القائمة المرجعية للاستعداد في الوقت المناسب على النحو المنصوص عليه في الإصدار الثاني لإطار الاستجابة للطوارئ؛ (٦) طول المهل الزمنية لإجراء عمليات التوظيف المحلي وبالتحديد الفترة الزمنية اللازمة لتنظيم المقابلات مع المرشحين المدرجين في قائمة الاختيار الأولي وتحديد جدولها الزمني؛ (٧) عدم ملاءمة عملية الاختيار الأولي لموردي السلع والخدمات المتكررة الرئيسية؛ (٨) عدم توثيق عمليات الفحص العشوائي للوثائق الداعمة لأنشطة التعاون المالي المباشر وعدم إبلاغ الحكومة بالنتائج؛ (٩) عدم الالتزام المستمر بالمواعيد النهائية لتبليغ الجهات المانحة؛ (١٠) عدم الاضطلاع بانتظام بتسوية مجاميع الإنفاق، وفقاً للتقارير المتعلقة بالإذن بالصرف وشهادة الإنفاق للتنفيذ المباشر، مع الإيصالات والوثائق الأخرى الداعمة. وقدمت المراجعة أيضاً توصية إلى إدارة الموارد البشرية والمواهب في المقر الرئيسي بشأن ضرورة تحسين لوحة المتابعة لرصد استكمال التدريب من جانب العاملين من غير الموظفين.

#### عمليات المراجعة التشغيلية الأخرى

٣٣- **المراجعة المحددة الغرض لحسابات برنامج الصحة والتغذية في حالات الطوارئ في اليمن.** يسر المكتب هذه المراجعة المحددة الغرض التي أجرتها شركة خارجية لمراجعة الحسابات تُدار من لندن وتعتمد على أفرقة موجودة في تونس واليمن. وكان الهدف العام المنشود من هذه المراجعة توفير مستوى معقول من الضمان يدعم الاستخدام الملائم للأموال وفقاً للاتفاقات مع المؤسسة الدولية للتنمية ومتطلبات التبليغ لبرنامج المنظمة مثل خطط العمل وخطط الشراء والميزانيات. وشمل نطاق المراجعة الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وأدلت المراجعة بالرأي غير المتحفظ التالي: "١) يعرض ملخص النفقات بنزاهة، من جميع النواحي الجوهرية، النفقات المقبولة الفعلية المبلغ عنها للمشروع للفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، تماشياً مع الشروط التعاقدية المعمول بها؛ (٢) استُخدمت الأموال من المؤسسة الدولية للتنمية لأغراض المقصودة بإبلاء العناية الواجبة لاعتبارات الاقتصاد والكفاءة، وبالامتثال للاتفاقات المعنية؛ (٣) تماشى استخدام الأموال مع السياسات المحاسبية للمنظمة وخطط عملها أو برامجها." وفي الوقت ذاته، لفتت المراجعة الانتباه إلى ثلاثة مواطن ضعف رئيسية متعلقة بالرقابة لم تُعتبر جوهرية في سياق هذه المراجعة المحددة الغرض في المجالات التالية: (أ) وجود مواطن ضعف في رصد استهلاك الوقود في المستشفيات؛ (ب) عدم إجراء استعراض مفصل للوثائق الداعمة للنفقات المبلغ عنها من جانب وزارة الصحة العامة؛ (ج) وجود مواطن ضعف في الرقابة الداخلية في وزارة الصحة العامة. وفي هذا المضمار، تضمن تقرير المراجعة المحددة الغرض ثلاث توصيات محددة. وأفاد المكتب القطري في اليمن بأن الإجراءات اللازمة هي قيد التنفيذ وأنه من المتوقع استكمال تنفيذها بحلول منتصف عام ٢٠٢١.

## خدمات المشورة

٣٤- وفقاً لميثاق مكتب خدمات الرقابة الداخلية، "يجوز للمكتب تقديم خدمات المشورة إلى إدارة المنظمة بقدر ما تراعي هذه الخدمات استقلاله وموضوعيته. ويستند المكتب في تقديم هذه الخدمات إلى إمامه بمسائل الحوكمة وإدارة المخاطر والضوابط وأنشطة المنظمة. ويجوز له المشاركة في استعراض مسودات السياسات والإرشادات والنظم وإجراءات العمل، لكنه لا يشارك في عملية صنع القرارات".<sup>١</sup>

٣٥- واضطلع المكتب في إطار خطة عمله المرنة لعام ٢٠٢٠ المركزة على المخاطر المرتبطة بجائحة كوفيد-١٩ بثلاث مهام استشارية لمساعدة الإدارة أثناء الجائحة. وتقدم توصيات الاستعراضات الاستشارية لنظر الإدارة فيها ولا يجري تتبعها رسمياً بهدف تنفيذها.

٣٦- الاستعراض الاستشاري للعمل عن بُعد في سياق جائحة كوفيد-١٩ في المقر الرئيسي. نُفذت تدابير العمل عن بُعد في المقر الرئيسي للمنظمة باعتبارها تدابير ترمي إلى حماية الصحة في إطار الاستجابة لجائحة كوفيد-١٩ (آذار/ مارس ٢٠٢٠) إلى جانب التدابير الأخرى لمكافحة العدوى والوقاية منها وتمشياً مع قرارات مماثلة اتخذتها السلطات السويسرية. وعُمم تطبيق هذه التدابير على جميع الموظفين باستثناء الموظفين المضطربين بمهام حاسمة للاستجابة للطوارئ أو لدعمها الذين بقوا في المقر الرئيسي. ومن وجهة نظر تقنية تسنى للمستخدمين العمل عن بُعد بنجاح. وأشار المكتب إلى احتمال أن يواصل تمديد تدابير العمل عن بُعد المنفذة في سياق الاستجابة لجائحة كوفيد-١٩ نتيجة للانتقال إلى مبنى المكاتب الجديد وأشغال تجديد المبنى الرئيسي الحالي (المتوقع أن تستمر حتى عام ٢٠٢٤). وتؤدي متطلبات التباعد البدني إلى تفاقم مشكلة السعة الحالية. وإضافة إلى ذلك، هناك طلب شديد من جانب الموظفين على تكثيف العمل عن بُعد في المستقبل. ووفقاً للاستقصاء الذي أجرته وحدة خدمات صحة ورفاه الموظفين وإدارة الموارد البشرية والمواهب في أيار/ مايو ٢٠٢٠، أعرب ٧٨٪ من موظفي المقر الرئيسي عن تفضيل مزيج من العمل عن بُعد والحضور إلى المكتب بينما أيد ١٧٪ منهم التفريغ الكامل للعمل عن بُعد. وإزاء هذا الوضع "الطبيعي الجديد" الملموس كانت التوصية الرئيسية التي وجهها المكتب إلى الإدارة أن تقيّم بعناية تجارب العمل عن بُعد في سياق جائحة كوفيد-١٩ وتضع نهجاً استراتيجياً جديداً للعمل عن بُعد في الأمد الأطول في المستقبل. ويتيح الوضع على الرغم من التحديات التي يطرحها فرصة جديدة للاستفادة من مفهوم العمل عن بُعد على نحو يرضي المنظمة وموظفيها على أساس متبادل. وينبغي أن يتمخض إطار الحوكمة المنقح لمواجهة الوضع الطبيعي الجديد عن السياسة الجديدة بشأن العمل عن بُعد أخذاً في الاعتبار مسائل أوسع نطاقاً مثل ما يلي: (١) الأسباب والأهداف والفوائد المتوقعة لترتيبات العمل عن بُعد والترتيبات المرنة الأخرى؛ (٢) الآثار التعاقدية المحتملة؛ (٣) الفرص والجدوى للعمل عن بُعد خارج مراكز العمل؛ (٤) الأثر على الموظفين والمديرين من حيث الإنتاجية ورصد الأداء والصحة النفسية؛ (٥) الحاجة إلى تنقيح النظام الأساسي للموظفين ولاتحة الموظفين بناءً على ذلك. وتضمن تقرير الاستعراض الاستشاري أيضاً توصيات أخرى مثل إتاحة أدوات وإرشادات وأنشطة تدريبية إضافية خاصة "بالإدارة المرنة" للموظفين والإدارة بغية إذكاء الوعي والنجاح في مواجهة واقع العمل الجديد، بما في ذلك إدارة أداء الموظفين وتعزيز مراعاة عوامل البيئة والصحة النفسية. وأوصى المكتب أيضاً بمواصلة المبادرات الرامية إلى النهوض بالتحسينات التقنية الداعمة لعمليات تسيير الأعمال على غرار العمليات غير المعتمدة على الوثائق الورقية، وتكثيف الجهود التي تستهدف ضمان فرض ضوابط أمن الفضاء الإلكتروني الملائمة على العمل عن بُعد.

١ ميثاق مكتب خدمات الرقابة الداخلية (النص الصادر في آذار/ مارس ٢٠١٩)، الجزء جيم المعنون "خدمات المشورة"، الفقرة ١٢ (بالإنكليزية).

٣٧- الاستعراض الاستشاري للمساهمات (العينية) المقدمة دون مقابل في المقر الرئيسي. أبدت جهات فاعلة مختلفة من غير الدول منذ بداية جائحة كوفيد-١٩ اهتمامها بدعم استجابة المنظمة عبر مساهمات (عينية) مقدمة دون مقابل. ووفقاً للبيانات التي سجلتها إدارة الشؤون المالية في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠، قُدمت ٣٤ مساهمة من هذا القبيل خلال عام ٢٠٢٠ وبلغت قيمتها ٤٣,٧ مليون دولار أمريكي. وبإستثناء ثلاث مساهمات كبيرة مقدمة دون مقابل في شكل سلع (بقيمة تناهز ١٧ مليون دولار أمريكي)، أُتيحَت المساهمات في شكل خدمات تكوّنت في الغالب من خدمات التكنولوجيا. ولتيسير المهام الإدارية والحد من الوقت اللازم لاستهلال العمل دون مقابل، اعتمدت إدارة المنظمة "العملية المبسطة للمشاركة دون مقابل مع الجهات الفاعلة غير الدول"، مما سمح ببدء العمل في وقت أسرع مقارنةً بالعمل في ظل ظروف طبيعية غير طارئة. واستنتج الاستعراض الاستشاري أن الشراكات القائمة على المساهمات دون مقابل مفهوم قابل للتحقيق يمكن من خلاله للمنظمة أن تستفيد استفادة كبيرة من اهتمام شركات خاصة بعملها واستعداد هذه الشركات لتقديم المساعدة. وعلى الرغم من أن الجهات صاحبة المصلحة في المنظمة رأت أن المشاركة دون مقابل تكلفت بنجاح باهر حتى الآن، فقد أوصي باتخاذ الإجراءات التالية لتحسين العملية بهدف ضمان تحقيق القيمة المستمرة من هذه المشاركة وتقليل الآثار السلبية المحتملة على السمعة إلى أدنى حد. وفي هذا الصدد، من الضروري إجراء تقييم تقني أكثر صرامة لعروض المساهمة دون مقابل قبل الشروع في المشاركة الفردية كالحاجة إلى أموال إضافية من المنظمة وتطابق الحل المجاني مع البنية الراهنة لتكنولوجيا المعلومات في المنظمة والخبرة اللازمة لتطبيق الحل المجاني. وينبغي أيضاً وضع آليات أخرى للرقابة من أجل منع الممارسات التجارية غير السليمة مثل ما يلي: (١) بدء العمل المجاني دون إبرام اتفاق وتكوين المقابل له؛ (٢) عدم شفافية تقييمات المساهمات دون مقابل في مستهل العلاقة عندما يكون هناك احتمال شديد أن تتوسع لتتحول إلى علاقة مقابل أجر؛ (٣) ربط العمل المجاني مباشرةً بعلاقة تجارية لاحقة مع الجهة الفاعلة نفسها من الجهات الفاعلة غير الدول بالحصول على إعفاءات في إطار عملية الشراء المعيارية. وفيما يتصل بحوكمة أوجه المشاركة المجانية، أوصى المكتب بتدعيم آليات الرصد والرقابة وتتبع التقدم المحرز في إطار المشاركة، بما في ذلك اعتماد متطلبات إعداد تقرير اختتامي رسمي عن القيمة التي حققتها المنظمة في نهاية مرحلة العمل المجاني.

٣٨- استعراض المبادئ التوجيهية الإدارية للمكاتب بشأن جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩) - إطار إدارة شؤون الموظفين في المنظمة. استعرض المكتب هذه المبادئ التوجيهية وقدم التعليقات لنتظر فيها الإدارة بهدف المساعدة على ضمان أن يزود الإطار الإدارة والموظفين في المنظمة بإرشادات متسقة تتماشى مع لائحة الموظفين الراهنة.

٣٩- وشارك المكتب أيضاً بصفة مراقب في مجلس إدارة المشاريع من أجل تنفيذ النظام الجديد لتخطيط الموارد المؤسسية.

### المجالات المتعلقة باعتباريات النوع الاجتماعي

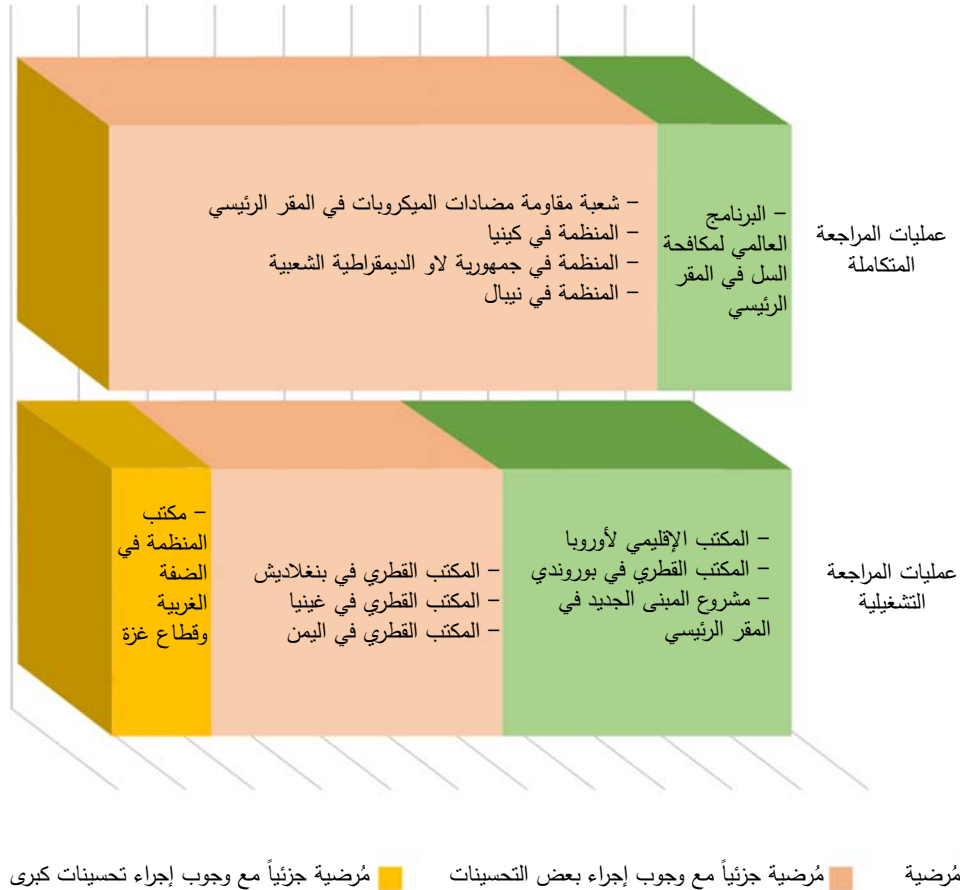
٤٠- تعزيزاً للامتثال لمتطلبات خطة العمل لتعميم منظور المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، شملت عمليات المراجعة المتكاملة اختبارات محددة متعلقة بإدماج اعتبارات الإنصاف والنوع الاجتماعي وحقوق الإنسان والمحددات الاجتماعية في عمل الكيان الخاضع للمراجعة وأصدر المكتب عدة توصيات في هذا المجال. وشملت عمليات المراجعة التشغيلية أيضاً توصيات بشأن ضرورة تعزيز التدريب المتاح للعاملين من غير الموظفين في مجال منع المضايقة والتحرش الجنسي وإساءة استعمال السلطة وعدم التسامح مطلقاً بإزاء الاستغلال والاعتداء الجنسيين.

## تحليل نتائج المراجعة

### فعالية تطبيق الضوابط الداخلية والمخاطر المتبقية

٤١- تبين أن التقييمات العامة لفعالية تطبيق الضوابط الداخلية بناءً على عمليات المراجعة التي أُجريت في عام ٢٠٢٠ كانت أعلى من التقييمات في عام ٢٠١٩. ويندرج ما مجموعه ٩٢٪ من الاستنتاجات العامة في عام ٢٠٢٠ في حدود مستويي التقييم ١ و ٢ أي في حدود التقييم "المُرضي" أو "المُرضي جزئياً" مع وجوب إجراء بعض التحسينات" مقارنةً بنسبة ٥٣٪ المسجلة في عام ٢٠١٩ (ونسبة ٨١٪ في عام ٢٠١٨). وفي عام ٢٠٢٠، قُيِّمت مراجعة واحدة فقط على أنها "مرضية جزئياً" مع وجوب إجراء تحسينات كبرى" (مقارنةً بثلاث عمليات مراجعة في عام ٢٠١٩) ولم تُقَيِّم أي مراجعة على أنها "غير مرضية" (مقارنةً بمراجعة واحدة في عام ٢٠١٩). ويرد في الشكل ١ أدناه ملخص لاستنتاجات عمليات المراجعة لعام ٢٠٢٠.

الشكل ١: تقييمات مراجعة الحسابات في عام ٢٠٢٠ حسب نوع المراجعة



٤٢- وحدد المكتب مسائل متكررة ينبغي تناولها بشكل شامل. واستناداً إلى أعمال المراجعة المضطلع بها في عام ٢٠٢٠، حدد المكتب مجالات العمل الأربعة الرئيسية التي تكون الضوابط الداخلية المطبقة فيها الأقل فعالية. والأهم من ذلك أن هذه المجالات تنطوي على أعلى مستويات المخاطر المتبقية (انظر الملحق ٢ ألف) التي يُحتمل أن تؤثر تأثيراً سلبياً في عمليات المنظمة وفي تحقيق النتائج. وهذه المجالات الأربعة<sup>١</sup> التي يتكرر بعضها منذ عام ٢٠١٩ تقتضي من الإدارة عناية "شاملة" ومركزة وتمثل فيما يلي:

(١) تحسين إدارة شؤون الموردين: من الضروري تقديم المزيد من الإرشاد على مستوى المكاتب القطرية لتحسين الاختيار الأولي للموردين وتقييمهم، مما يكون له تأثير محتمل في مخاطر الغش.

(٢) تعزيز تعبئة الموارد للارتقاء بمكاتب المنظمة القطرية، بما في ذلك ضرورة تحقيق ما يلي: تحسين خطط الموارد البشرية لتجسد على نحو أفضل المتطلبات من الموظفين لتنفيذ البرامج؛ وتحسين موازنة توصيفات الوظائف وتقييمات تطوير إدارة أداء الموظفين مع مهام الموظفين؛ وتحسين توقيت تنفيذ خطط الموارد البشرية (ارتفاع معدلات الوظائف الشاغرة).

(٣) تحسين الرصد وتقييم أداء النتائج: من الضروري تعزيز دقة التقارير عن الأداء وموثوقيتها. وقد تساهم العملية الجديدة لاستعراض منتصف المدة في تحسين هذا المجال.

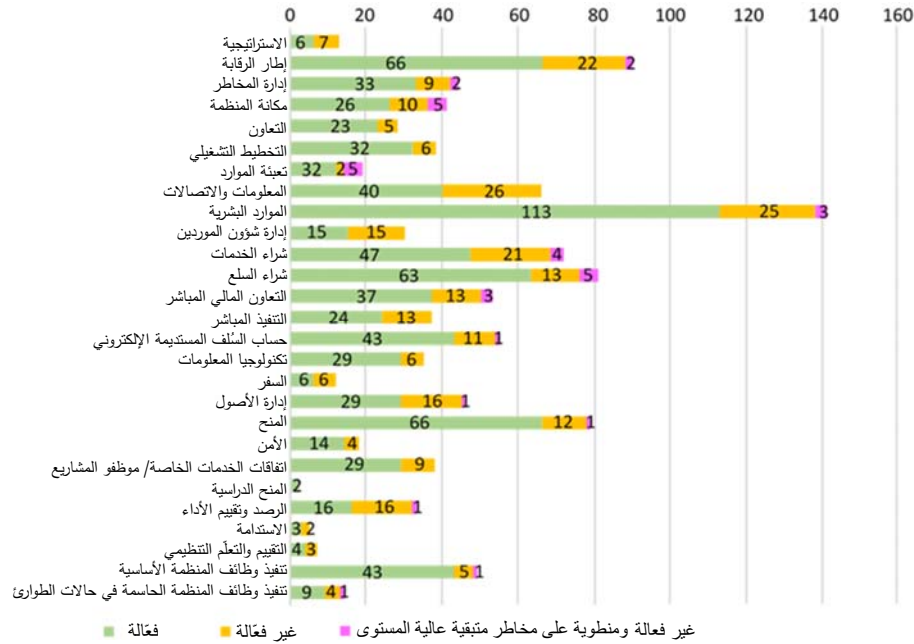
(٤) تحسين أنشطة الضمان الخاصة بالتعاون المالي المباشر وخطابات الموافقة على المنح والتنفيذ المباشر، بما في ذلك حسن توقيت تقييمات الجهات الشريكة المنفذة في إطار التعاون المالي المباشر. والخطط المقررة للاضطلاع بهذه الأنشطة في بعض المكاتب الإقليمية لم تتفد في عام ٢٠٢٠ بسبب القيود المفروضة على السفر والمتصلة بجائحة كوفيد-١٩. ومن الضروري إيلاء المزيد من العناية لتنفيذ الإجراءات التصحيحية، بما في ذلك المتابعة في الوقت المناسب. وعلى غرار العام السابق، شملت توصيات المراجعة ضرورة تعزيز أنشطة الضمان من الخط الأول ومتابعة نتائج هذه الأنشطة بشكل منهجي مع وزارات الصحة.

٤٣- وحدد المكتب أيضاً مسائل عامة تتطلب المزيد من الإرشاد الرسمي لتوضيح تفسير متطلبات السياسات وبلغ عنها الإدارة العليا لتتخذ فيها. وتتصل هذه المسائل بمجال إعلان المصالح الخاصة بخبراء المنظمة ومجال العناية الواجبة لإطار المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول.

٤٤- ويتيح الرسم البياني التالي (الشكل ٢) مؤشراً يبين المستوى النسبي لعدم فعالية الضوابط مقارنةً بعدد اختبارات المراجعة في مجالات العمل الرئيسية (ترد معلومات مماثلة أيضاً في شكل مختلف ضمن الملحق ٢ ألف). وانخفض عدد المخاطر المتبقية العالية المستوى في عام ٢٠٢٠ مقارنةً بالعام السابق، مما يعني أن توصيف المخاطر العام يتحسن (انطوت نسبة ٣٪ من مجموع الضوابط التي خضعت للاختبار في عام ٢٠٢٠ على مخاطر متبقية عالية المستوى مقارنةً بنسبة ١٠٪ من مجموع الضوابط الخاضعة للاختبار في عام ٢٠١٩).

<sup>١</sup> لم يشمل التحليل مجال السفر لأن اختبارات المراجعة تعلقت أساساً بالأطر الزمنية لمسألة طلبات السفر.

الشكل ٢: فعالية تطبيق الضوابط الداخلية، حسب العملية، في عام ٢٠٢٠ (ع = عدد الاختبارات التي أُجريت)



### تحليل الاتجاهات في نتائج عمليات المراجعة في المكاتب القطرية

٤٥- حدّث المكتب تحليله الوصفي لنتائج عمليات المراجعة القطرية التي أُجريت في الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠ بهدف تحقيق ما يلي: (أ) بيان الاتجاهات المسجّلة في الامتثال لقواعد المنظمة ولوائحها (انظر الملحق ٣)؛ (ب) وتسلّط الضوء على مجالات العمل التي تطرح أكبر التحديات من حيث فعالية الضوابط.<sup>١</sup>

٤٦- ويتضمن الرسم البياني الوارد في الملحق ٣ ألف تحليلاً أكثر تفصيلاً للاتجاهات في نتائج عمليات المراجعة في المكاتب القطرية، حسب مجال العمل والسنة، في الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠. وتبين نتائج العمل الذي أُجري في المكاتب القطرية أن عام ٢٠٢٠ شهد زيادة عامة في فعالية معدلات الامتثال لقواعد المنظمة ولوائحها، ما عدا في مجالات شراء السلع وإدارة الأصول والمنح. وتلبيةً لطلبات الدول الأعضاء، يدرج المكتب تحليلاً لأوجه تفاوت الامتثال فيما بين الأقاليم ويبين الملحق ٣ بآء فعالية تطبيق الضوابط الداخلية في المكاتب القطرية المجمعَة حسب الإقليم.

### تنفيذ توصيات المراجعة

٤٧- يتابع المكتب دورياً مع الإدارة حالة تنفيذ توصيات المراجعة الداخلية، ويقدم تقريره عن توصيات المراجعة المفتوحة، بما في ذلك التقدم المحرز منذ الفترة السابقة المشمولة بالتقرير. ويعد المكتب لدى تقديم التقارير إلى

١ جُمعت الضوابط الداخلية لأغراض إجراء الاختبار الرئيسي حسب عناصر إطار لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة توريدواي (انظر الفقرة ١٣) وفرادى مجالات العمل على النحو التالي: (١) إطار الرقابة؛ (٢) وإدارة المخاطر؛ (٣) وأنشطة الرقابة (الموارد البشرية، وإدارة شؤون الموردين، وعقود الخدمات، وشراء السلع، والتعاون المالي المباشر، والتنفيذ المباشر، وحساب السلف المستديمة الإلكتروني، ونظام الإدارة العالمي/ تكنولوجيا المعلومات، والسفر، والأصول الثابتة/ المخزونات، والمنح، واتفاقات الخدمات الخاصة، والأمن)؛ (٤) والمعلومات والاتصالات؛ (٥) والرصد.

الدول الأعضاء إحصاءات تراكمية عن تنفيذ جميع توصياته المفتوحة منذ تاريخ التقرير السابق الذي قدمه إلى جمعية الصحة (انظر الملحق ١). ويدير المكتب بوابة إلكترونية لتيسير إدارة توصيات المراجعة ومتابعتها - للإدارة ومراجعي الحسابات على السواء - توجه إخطارات مؤتمتة عبر البريد الإلكتروني بقرب حلول الموعد المحدد للأهداف المرورية من أجل العمل بشأن التقدم في التنفيذ. وجدير بالذكر أن المكتب يقدم تقريراً عن حالة التوصيات المتعلقة بالاستناد إلى الموعد المحدد المتفق عليه لتنفيذ كل توصية. واستناداً إلى هذه المعلومات، فإن المكتب يلاحظ أن التقدم المُحرز في تنفيذ توصيات المراجعة بقي ثابتاً على الرغم من عبء العمل الإضافي في بعض المكاتب القطرية (بسبب المهام المتعلقة بجائحة كوفيد-١٩ أساساً)، بنسبة ٢٧,٤٪ من التوصيات المتعلقة التي تُعتبر توصيات "فات موعد تنفيذها" مقارنةً بنسبتها التي بلغت ٢٨٪ في العام الماضي. وتشكّل التوصيات المتأخرة المصنفة على أنها تتطوي على مخاطر متبقية عالية المستوى وتعتبر عالية الأولوية<sup>١</sup> نسبتي ٨٪ و ١٢,٩٪ على التوالي من إجمالي عدد التوصيات المتأخرة.

٤٨- وقد صنّف المكتب توصيات المراجعة الصادرة في عام ٢٠٢٠ حسب مجال المراجعة والمخاطر المتبقية (انظر الملحق ٢ باء). وانصبّ جلّ الاهتمام على رصد التقدم المُحرز في تنفيذ التوصيات العالية الأولوية والمنطوية على مخاطر متبقية عالية المستوى بالنسبة إلى معظم عمليات المراجعة المفتوحة، أي العمليات التي تُعتبر أنها تتطلب إجراءات فورية (انظر الملحق ١).

٤٩- وحصل المكتب منذ انعقاد جمعية الصحة الأخيرة في عام ٢٠٢٠ على أحدث المعلومات عن التقدم المُحرز في تنفيذ توصيات المراجعة الصادرة عنه وتمكّن من إغلاق ١١ مراجعة بعد استعراض التقدم المبلّغ عنه (انظر الملحق ٤). وفيما يتصل بعمليات المراجعة غير المستكملة منذ زمن بعيد، سيطلع المكتب لجنة المنظمة المعنية بالمخاطر على المشاكل المواجهة ويطلب من الإدارة اتخاذ إجراءات محددة.

٥٠- وبيّز الجدول ٢ معدلات التنفيذ التراكمية السنوية والمعدلات الإجمالية حتى يوم ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٢١ فيما يتعلق بجميع التقارير التي صدرت منذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

الجدول ٢: المعدلات الإجمالية لتنفيذ توصيات مراجعة الحسابات حتى ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٢١ (تقارير المراجعة لعامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠)

متوسط أيام التقدم/ التأخير		التوصيات بالنسبة المئوية		عدد التوصيات		حالة التوصيات
٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠١٩	
		٥٤٪	٣٪	١١٩	٢٠	لم يحن بعد موعد تنفيذها
٥٧	٢٨	٢١٪	٢٧٪	٤٦	١٩٠	مغلقة حسب ما تم الاتفاق عليه
(٧)	(٤٣)	٥٪	٤١٪	١٠	٢٩٣	مغلقة مع حدوث تأخير
(١١٥)	(٥٤)	١٢٪	١٦٪	٢٧	١١١	قيد التنفيذ، فات موعد تنفيذها
(١١٨)	(٦٧)	٨٪	١٣٪	١٨	٩٣	لم يبدأ تنفيذها، فات موعد تنفيذها
		١٠٠٪	١٠٠٪	٢٢٠	٧٠٧	المجموع <sup>أ</sup>

أ يشمل مجموع التوصيات ما يلي: (١) مسودات التقارير، وقد توجد بالتالي فوارق طفيفة مقارنةً بالتقارير الختامية؛ (٢) والتقارير المختتمة خلال الفترة قيد النظر.

١ حدّث المكتب في عام ٢٠٢٠ المصطلحات المستخدمة في التبليغ عن توصيات المراجعة ويستخدم أساساً مصطلح "المخاطر المتبقية" ومصطلح "الأولوية" (مقابل المصطلحات المستخدمة سابقاً أي مصطلح "المخاطر المتبقية" ومصطلح "الأهمية" ومصطلح "الجهود").



## التقييم الخارجي لوظيفة المراجعة - حالة تنفيذ التوصيات

٥١- وفقاً لمعايير معهد مراجعي الحسابات الداخليين، يجب إجراء تقييم خارجي لوظيفة المراجعة مرة كل خمس سنوات على الأقل. وقد أجرى المكتب في عام ٢٠١٨ تقييماً ذاتياً لوظيفة المراجعة التي اضطلع بها صدقت عليه بشكل مستقل شركة خارجية مؤهلة معنية بالمراجعة. وخلصت عملية التقييم الخارجي إلى أن المكتب "يمتثل في العموم" - أعلى مستوى من الامتثال يمكن تحقيقه - للعناصر الإلزامية لإطار الممارسات المهنية الدولية الصادر عن معهد مراجعي الحسابات الداخليين. وأحرز تنفيذ التوصيات المقدمة بشأن إدخال التحسينات التقدم في عام ٢٠٢٠ ويتوقع المكتب تأكيد إغلاق جميع التوصيات في وقت قريب جداً (انظر الملحق ٥).

## التحقيقات

٥٢- تدعم وظيفة التحقيقات المنظمة في مجال إدارة مخاطر الغش وغيره من الأفعال غير المشروعة عن طريق إجراء تحقيقات مضافة القيمة وموجهة صوب تحقيق النتائج في المخاطر المواجهة والإسهام في منع تلك الأفعال، بما فيها الغش والإهدار وجميع أشكال الاستغلال، وكشفها وردعها. ويضطلع المكتب بمهام التقييم والتحقيق المتصلة بما يبلغ به من ادعاءات بشأن حالات إساءة السلوك المشتبه بها، مثل الغش والفساد والتواطؤ والسرقة والاستغلال والاعتداء الجنسيين، والمضايقة في مكان العمل والتحرش الجنسي، والانتقام، وغير ذلك من الأفعال التي يتم القيام بها، أو السهو عنها، بما يتعارض مع الالتزامات العامة لموظفي المنظمة وسائر كادر العاملين بها.<sup>١</sup>

٥٣- ويمثل تلقي "تقارير مثيرة للقلق" أول خطوة في عمليات التحقيق الشاملة التي يجريها المكتب للنظر في الادعاءات المبلغ عنها. وتتولى لجنة استلام طلبات التحقيق التابعة للمكتب استعراض جميع التقارير المثيرة للقلق لتحديد ما إذا كانت المسألة تندرج ضمن نطاق ولاية المكتب ويمكن التحقيق فيها. ويجرى حسب اللزوم استعراض تمهيدي لتقدير ما إذا كانت هناك مسوغات كافية للشروع في إجراء تحقيق كامل.

٥٤- وفي الحالات التي يُجرى فيها تحقيق إداري كامل لتقصّي الحقائق، يقدم المكتب تقريراً عن نتائج عمله ويوجه توصيات إلى المدير العام والمديرين الإقليميين والمديرين المسؤولين المعنيين، للنظر في اتخاذ أي إجراءات لازمة، بما في ذلك المبادرة باتخاذ إجراءات تأديبية حسب الاقتضاء. ويخلص تقرير التحقيق إلى استنتاجات بشأن ما إذا كان كل من الادعاءات المقدمة يندرج في إحدى الفئات التالية:

- مثبتة: تتوافر بيانات كافية للخلوص إلى أن الوقائع المزعومة حدثت وأن الوقائع يمكن أن تشكل فعلاً غير مشروع وأن الشخص المحدد ارتكبها؛
- غير مثبتة: لا تتوافر بيانات كافية للخلوص إلى أن الوقائع المزعومة حدثت أو أن الشخص المحدد ارتكبها؛
- غير محسومة: تتوافر بيانات كافية للخلوص إلى أن الوقائع المزعومة حدثت وأن الوقائع تشكل فعلاً غير مشروع، لكن الشخص لم يرتكبها إذ تمت تبرئته أو لم يحدد قط؛
- لا أساس لها من الصحة: تتوافر بيانات كافية للخلوص إلى أن الوقائع المزعومة لم تحدث أو أن الوقائع الثابتة لم تشكل فعلاً غير مشروع.

١ باستثناء الأمور المدرجة ضمن نطاق سياسة المنظمة بشأن إساءة السلوك في مجال إجراء البحوث، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

٥٥- ويطبق المكتب معايير متفقاً عليها لتحديد أولويات ما يتلقاه من تقارير مثيرة للقلق لغرض التحقيق فيها. ويجرى بموجب هذه المعايير المتعلقة بتحديد الأولويات تقييم لمدى خطورة الادعاءات المقدمة في التقارير المثيرة للقلق ولأسس التي تستند إليها وللجهود اللازمة للتحقيق فيها. وتمنح المعايير الأولوية القصوى للتحقيق في الادعاءات بشأن الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي والسلوكيات العنيفة وممارسات الانتقام.

٥٦- وتواظب وظيفة التحقيق على إجراء الاتصالات بسائر إدارات المنظمة، مثل الإدارة المعنية بالامتنال وإدارة المخاطر والأخلاقيات في المقر الرئيسي؛ والوحدات المعنية بالامتنال في الأقاليم؛ ومكتب المستشار القانوني؛ وإدارة الموارد البشرية والمواهب. وسيواصل المكتب العمل مع هذه الإدارات للتغلب على التحديات الماثلة أمامه في إنجاز أعمال التحقيق؛ وخصوصاً منها ما يلي:

- إتاحة خط الاتصال المباشر الخاص بشؤون النزاهة في المنظمة: ليس لدى المكتب حالياً سبيل للوصول مباشرة إلى هذا الخط للاتصال المباشر الذي يديره أحد موردي الخدمات الخارجيين. وتتولى في الوقت الحالي الإدارة المعنية بالامتنال وإدارة المخاطر والأخلاقيات إجراء استعراض أولي للمخالفات المزعومة التي يخطر بها المبلغون عن المخالفات وتبّت فيما إذا كان ينبغي إحالة الادعاءات إلى المكتب. وأوصي في الاستعراضات الخارجية التي أجريت لوظيفة التحقيق في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٩ بضرورة أن تتاح للمكتب سبيل للوصول مباشرة من أجل الامتنال لأفضل الممارسات وميثاق المكتب.
- سياسة المنظمة بشأن منع الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتصدي لهما: يعكف المكتب على العمل مع الإدارات المعنية بالأخلاقيات والشؤون القانونية والموارد البشرية لتوضيح التفسير العملي لتطبيق سياسة المنظمة، بما يتماشى مع المبادئ ومتطلبات الإبلاغ التي حددتها الأمانة العامة للأمم المتحدة.<sup>١</sup>

### لمحة عامة عن أنشطة التحقيق

٥٧- عالج المكتب، على النحو المبين بالتفصيل في الجدول ٣ أدناه، ٣٩١ حالة في عام ٢٠٢٠، منها ٢٤٨ حالة أُحيلت من عام ٢٠١٩ و ١٤٣ حالة أخرى تلقاها في عام ٢٠٢٠. وأغلق المكتب ٩١ حالة في مراحل مختلفة من التحقيق فيها وكانت هناك ٣٠٠ حالة مفتوحة معروضة عليه في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٠. وانطوت الحالات المغلقة البالغ عددها ٩١ حالة على إجراء تحقيق كامل فيها وإصدار ٢٩ تقريراً عن عمليات التحقيق. وهذه التقارير الصادرة في عام ٢٠٢٠ ضمّت ١٧ تقريراً مسنداً بالبيّنات و ١٢ تقريراً غير مسند بالبيّنات. وشملت الادعاءات المثبتة ادعاء يرتبط بكيان تستضيفه المنظمة.

١ على الموقع الإلكتروني التالي:

<https://www.un.org/preventing-sexual-exploitation-and-abuse/content/data-allegations-un-system-wide>  
(تم الاطلاع في ٢٤ آذار/ مارس ٢٠٢١).

## الجدول ٣: تحليل عبء الحالات

عبء الحالة		
٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨
٢٤٨	١٦٧	١٠٠
١٤٣	١٦٢	١٤٨
٣٩١	٣٢٩	٢٤٨
(٩١)	(٨١)	(٨١)
٣٠٠	٢٤٨	١٦٧
٣٧٣٢	٣١٠٦	١٦٤٦
١٨	٨	٦
٢٩	٢١	٢٨
١٧	١٧	١٩
١٢	٤	٩

٥٨- وعلى الرغم من أن عام ٢٠٢٠ شهد انخفاضاً طفيفاً في عدد الحالات الواردة، فقد تجاوز عبء العمل قدرة المكتب المحدودة على التحقيق فيها وتواصلت الزيادة في عدد الحالات المتراكمة على غرار السنوات الماضية إذ بلغ عدد الحالات المفتوحة المعروضة على المكتب في نهاية عام ٢٠٢٠ ما مجموعه ٣٠٠ حالة أُحيلت إلى عام ٢٠٢١. ويقدر الوقت اللازم لاستكمال هذه الحالات بما يساوي ٣٧٣٢ يوم عمل، مقارنةً بالقدرة السنوية الحالية على التحقيق في الحالات والبالغة حوالي ١٤٥٠ يوم عمل. وبناءً على هذه الأرقام، سيزلم الوحدة ٢,٦ سنة لانتهاه من التحقيق في الحالات المتراكمة الحالية ما لم يرد أي تقرير جديد مثير للقلق خلال الفترة ذاتها. وقد عرقل العمل عن بُعد المفروض بسبب جائحة كوفيد-١٩ طرق العمل خلال عام ٢٠٢٠ ولا يُستبعد أن يستمر هذا الوضع في عام ٢٠٢١. واضطر المكتب إلى إيجاد حلول بديلة للتعويض عن عدم القدرة على السفر مثل الاعتماد بشكل منهجي على المقابلات عن بُعد التي كان لها تأثير إيجابي في الإنتاجية.

## اتجاهات الحالات

٥٩- حدّث المكتب المقارنة التي أجراها لما تلقاه من تقارير مثيرة للقلق خلال السنوات الثلاث الأخيرة جُمعت حسب المكتب الرئيسي ونوع الادعاء على النحو المبين في الجدولين ٤ و ٥ أدناه. ويتم عدد الحالات المبلّغ عنها في الثنائية ٢٠١٨-٢٠١٩ عن وضع ثابت إلى حد ما لكنه من الصعب في هذه المرحلة تحديد ما إذا كان الانخفاض الطفيف الملاحظ في عام ٢٠٢٠ في الحالات المبلّغ عنها يُعزى أساساً إلى جائحة كوفيد-١٩ أو ما إذا كان سيستمر. وتغير مزيج الحالات بين الأقاليم في عام ٢٠٢٠ إذ كان عدد الحالات المبلّغ عنها فيما يخص المكتب الإقليمي لشرق المتوسط أعلى من عددها فيما يتصل بالمكتب الإقليمي لأفريقيا (انظر الجدول ٤). ومع ذلك، ظل عدد الحالات المبلّغ عنها حسب نوع الادعاء ثابتاً في عام ٢٠٢٠ وسجلت ادعاءات الغش أعلى عدد (الجدول ٥).٢

١ يشمل هذا العدد أربعة محققين متفرعين (ثلاثة منهم في الرتبة الفنية ف-٤ وواحد في الرتبة الفنية ف-٣)؛ وموظفاً واحداً في الرتبة الفنية ف-٤ كان في إجازة مرضية وعمل بنسبة ٥٠٪ في الفترة من ٢٦ تموز/يوليو إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠؛ وخبيرين استشاريين في الرتبة الفنية ف-٥ عملاً لمدة ٢٤٠ يوماً و ٢٣٩ يوماً على التوالي؛ وخبيراً استشارياً في الرتبة الفنية ف-٣ عمل لمدة ٢٣٢ يوماً وشركة تحقيق واحدة عملت لمدة ٢٣٩ يوماً.

٢ يمكن الاطلاع ضمن الشكل ٣ على تفاصيل أنواع الغش المبينة بإيجاز في هذه الفئة.

## الجدول ٤: ملخص الحالات بحسب المكتب الرئيسي في الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

المكتب الرئيسي	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
المقر الرئيسي	٢٥	٢٦	٢٧
أفريقيا	٤٥	٤٤	٣٧
الأمريكتان	-	١	٣
شرق المتوسط	٣١	٣٦	٤٣
أوروبا	٩	١٦	١١
جنوب شرق آسيا	١١	١٢	٦
غرب المحيط الهادئ	٥	٤	١
<b>مجموع المنظمة</b>	<b>١٢٦</b>	<b>١٣٩</b>	<b>١٢٨</b>
الوكالة الدولية لبحوث السرطان	١	-	-
برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز	١٧	١٩	١١
مركز الأمم المتحدة الدولي للحوسبة	١	٢	٣
المرفق الدولي لشراء الأدوية (اليونيتيد)	٣	١	١
غير ذلك	-	١	-
<b>المجموع الكلي</b>	<b>١٤٨</b>	<b>١٦٢</b>	<b>١٤٣</b>

## الجدول ٥: ملخص الحالات حسب نوع الادعاء في الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

نوع الادعاء	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	المجموع
الفساد	٥	٩	٧	٢١
عدم الامتثال للمعايير المهنية	١١	١١	١٣	٣٥
الغش	٥٥	٦١	٤٠	١٥٦
المخالفات في إجراءات التوظيف	٨	١٤	١٣	٣٥
غير ذلك	٢٧	٢٦	٢٧	٨٠
<b>مجموع (الحالات مقارنة بالأصول/ الممتلكات)</b>	<b>١٠٦</b>	<b>١٢١</b>	<b>١٠٠</b>	<b>٣٢٧</b>
المضايقة	٢٥	٢٨	٢٧	٨٠
التحرش الجنسي	١٠	٦	٨	٢٤
الانتقام	٤	٢	٢	٨
الاستغلال والاعتداء الجنسيان	٣	٥	٦	١٤
<b>مجموع (الحالات مقارنة بالأفراد)</b>	<b>٤٢</b>	<b>٤١</b>	<b>٤٣</b>	<b>١٢٦</b>
<b>المجموع</b>	<b>١٤٨</b>	<b>١٦٢</b>	<b>١٤٣</b>	<b>٤٥٣</b>

٦٠- ومقارنةً بعام ٢٠١٩، سُجل انخفاض بنسبة ٣٤٪ في عدد التقارير عن ادعاءات الغش المشتبه فيها بينما بقي عدد أنواع الادعاءات الأخرى ثابتاً إجمالاً. وإذ مثل سياق جائحة كوفيد-١٩ العامل الرئيسي الذي أثر في أساليب عمل المنظمة وحدّ من أنشطة الرصد المادي، فتُعتبر الجائحة سبباً محتملاً للانخفاض الملاحظ في عدد ادعاءات الغش. ومع ذلك، يصعب تبيين ما إذا كان هناك بالفعل عدد أقل من حالات الغش داخل المنظمة أو ما إذا كان الأمر يتعلق بالقدرة على الكشف عن حالات الغش المحتملة أو ما إذا تراجع مستوى تبليغ المكتب عن الحالات.

٦١- وأجرى المكتب تحليلاً للاتجاهات المسجلة في التقارير المثيرة للقلق التي تلقاها في عام ٢٠٢٠، ولاسيما فيما يتعلق بادعاءات الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش والغش، بهدف فهم الأنماط المسجلة لتصميم تدابير وقائية.

## الاستغلال والاعتداء الجنسيان

٦٢- زاد عدد التقارير المقدمة عن الاستغلال والاعتداء الجنسيين من خمسة تقارير في عام ٢٠١٩ إلى ستة تقارير في عام ٢٠٢٠. وشملت الادعاءات ما يلي:

- تقرير سلطات وسائل الإعلام الأضواء عليه وتعلق بانتشار حالات استغلال واعتداء جنسيين مزعومة ارتبطت بالمنظمة وغيرها من الكيانات الإنسانية الدولية المشاركة في الاستجابة لفاشية الإيبولا العاشرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد أنشأ المدير العام للمنظمة لجنة مستقلة يكون دورها فيما يتصل بادعاءات معينة تحديد الوقائع وتبين الضحايا ودعمهم وضمان وقف أي اعتداء مستمر ومحاسبة مرتكبيه. وفي هذا السياق، يقدم المكتب الدعم التقني وفقاً لما تراه اللجنة المستقلة ضرورياً؛
- ادعاء ارتبط بموظف من موظفي جهة فاعلة دولية من غير الدول باعتبارها جهة شريكة منفذة؛
- ادعاء اتصل بارتكاب العنف المنزلي والاعتداء الجنسي من جانب موظف ضد شخص من غير الموظفين؛
- ادعاء تعلق بالاستغلال الجنسي من جانب موظف لشخص مستفيد من خدمات وكالة أخرى من وكالات الأمم المتحدة؛
- ادعاءات اتصلا بممارسة علاقات جنسية مقابل أجر أو فوائد أخرى وشملا العديد من الموظفين.

## التحرش الجنسي

٦٣- تُلقيت ثمانية تقارير عن التحرش الجنسي في عام ٢٠٢٠ مقارنةً بستة تقارير واردة في عام ٢٠١٩. وارتبط ادعاءان من الادعاءات الواردة في عام ٢٠٢٠ بموظفين من موظفي كيان تستضيفه المنظمة بينما شملت الادعاءات الستة المتبقية موظفين من موظفي المنظمة في مكاتب مختلفة.

## المضايقة

٦٤- فيما يخص التقارير عن حالات المضايقة المزعومة التي تُلقيت في عام ٢٠٢٠ وبلغ عددها ٢٧ تقريراً، يشير المكتب إلى التفاوت في توزيع الشكاوى المقدمة إذ يتعلق أكثر من نصف التقارير الواردة بإقليم واحد على النحو المبين في الجدول ٦ أدناه.

الجدول ٦: ملخص الحالات حسب المكتب الرئيسي/ الإقليم/ الكيان في عام ٢٠٢٠

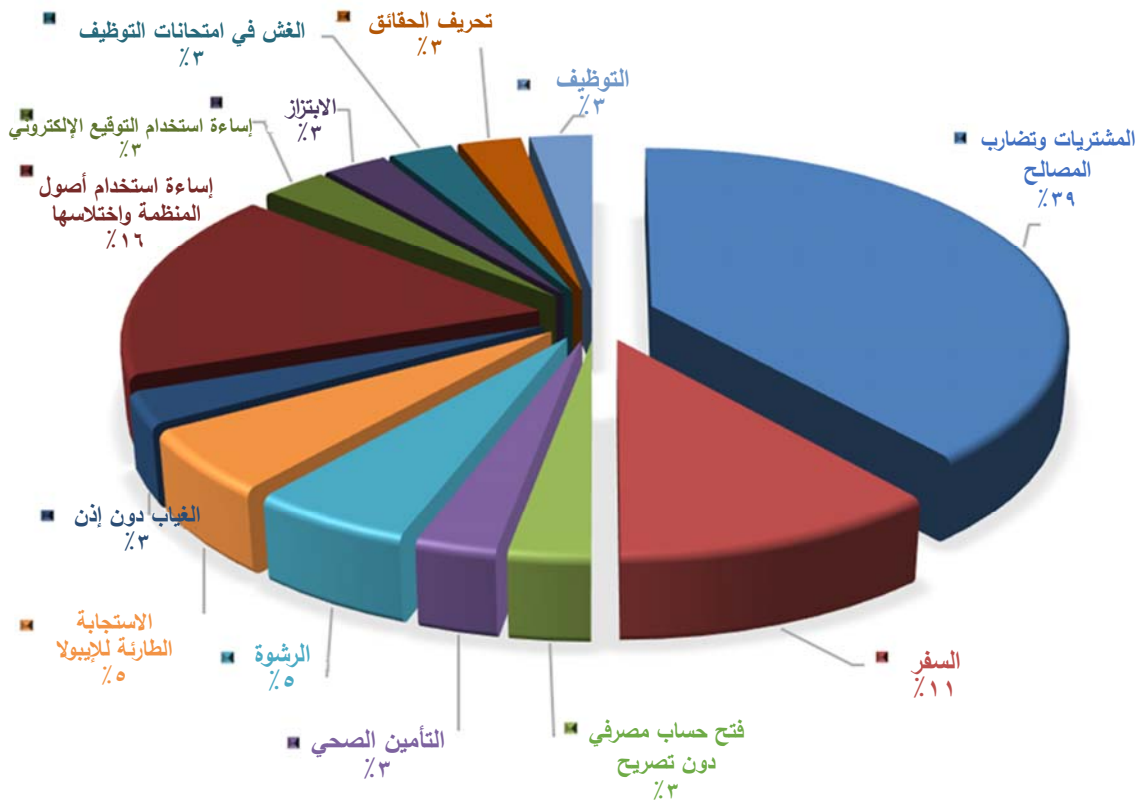
المكتب الرئيسي/ الإقليم/ الكيان	عدد الحالات	%
أفريقيا	٢	٧
شرق المتوسط	١٤	٥٢
أوروبا	٤	١٥
المقر الرئيسي	٣	١١
برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز	٣	١١
المرفق الدولي لشراء الأدوية	١	٤
المجموع الكلي	٢٧	١٠٠

٦٥- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شارك المكتب في سلسلة من الاجتماعات مع إدارة الموارد البشرية والمواهب ومكتب المستشار القانوني وأبدى آراءه بشأن السياسة المتعلقة بمنع السلوك التعسفي والتصدي له قبل وضع صيغتها النهائية.

## الغش

٦٦- على الرغم من انخفاض عدد ادعاءات الغش إجمالاً من ٦١ ادعاء في عام ٢٠١٩ إلى ٤٠ ادعاء في عام ٢٠٢٠، فقد أُجري تحليل للاتجاهات بهدف تحديد مخططات الغش في التقارير المثيرة للقلق التي تُلقبت في عام ٢٠٢٠ ومدى ارتباطها بادعاءات الغش في الأعوام السابقة. وتطبق نتائج تحليل الاتجاهات الواردة بالتفصيل في الشكل ٣ أدناه على التقارير عن الغش البالغ عددها ٣٦ تقريراً والمرتبطة بالمنظمة.

## الشكل ٣: تصنيف مخططات الغش المبلغ عنها في عام ٢٠٢٠



٦٧- وإجمالاً، كان هناك ١٣ نوعاً من مخططات الغش ضمن التقارير المثيرة للقلق التي تُلقبت في عام ٢٠٢٠ مقابل ١٧ نوعاً ضمن التقارير الواردة في عام ٢٠١٩. وكان الغش المتعلق بالمشتريات وتضارب المصالح المخطط الأكثر شيوعاً ومثل ٣٩% من مخططات الغش مقارنةً بنسبة ٢٦% المسجلة في عام ٢٠١٩ بينما بلغت نسبة المخطط المتصل بإساءة استخدام أصول المنظمة واختلاسها ١٦% (مقارنةً بنسبة ٩% في عام ٢٠١٩) ونسبة المخطط المتعلق بالسفر ١١% (مقارنةً بنسبة ١٤% في عام ٢٠١٩) ونسبة كل من المخططين المرتبطين بالرشوة والأحداث أثناء الاستجابة الطارئة للإيبولا ٥%. أما كل من المخططات المتعلقة بفتح حساب مصرفي دون تصريح والمطالبات بشأن التأمين الصحي والغياب دون إذن وإساءة استخدام التوقيع الإلكتروني والافتزاز والغش في امتحانات التوظيف وتحريف الحقائق والتوظيف فمثل ٣% من مخططات الغش.

## تقييم المخاطر المؤسسية

٦٨- يعدّ الاستعراض المنتظم لسجلات المخاطر في الإدارات/الوحدات الخاضعة للمراجعة جزءاً لا يتجزأ من عملية التخطيط في جميع عمليات المراجعة التي يجريها المكتب. ويشمل نطاق اختبار هذه الجوانب لإدارة المخاطر (التوعية بالمخاطر وتحديدها وتخفيف وطأتها)، حسب الاقتضاء، مواعيد المراجعة المحددة في سجل المخاطر وتقارير الميزانية البرمجية ذات الصلة.

٦٩- وقد نشرت الأمانة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ المخاطر الرئيسية المواجهة في المنظمة التي أُبلغ عن تحديدها بناءً على تقييم للمخاطر من القمة إلى القاعدة من جانب الإدارة العليا بغية استكمال عملية إدارة المخاطر في مراكز الميزانية من القاعدة إلى القمة. ثم حُدِّثت المخاطر الرئيسية في منتصف عام ٢٠١٧ وفي أيار/مايو ٢٠١٨ وأذار/مارس ٢٠١٩. وتلبيةً للطلبات الواردة من الدول الأعضاء، حُلَّتْ المكتب أعمال المراجعة المضطلع بها في عام ٢٠٢٠ وفي السنوات السابقة على أساس المخاطر الرئيسية، والنتائج الخاصة بهذا التحليل متاحة في الملحق ٧. وسيتواصل التخطيط المفصل لأعمال المكتب وفق هذه المخاطر الرئيسية ووفق متابعة التوصيات ذات الصلة التي تؤيد المخاطر الكبيرة وإجراءات الاستجابة للمخاطر التي تحددها الإدارة فيما يتعلق على سبيل المثال بثلاثة مجالات تشهد ارتفاعاً شديداً أو ملحوظاً في مستوى الخطر في أحدث قائمة منشورة بالمخاطر الرئيسية.

٧٠- **برنامج المنظمة للطوارئ الصحية:** أجرى المكتب في عام ٢٠٢٠ عمليات مراجعة لحسابات المكاتب القطرية التي تأثرت بالطوارئ، مثل المراجعة التشغيلية لحسابات مكتب المنظمة القطري في اليمن (تقرير المراجعة ١١٧٣/٢٠) والمراجعة المحددة الغرض لحسابات برنامج الصحة والتغذية في حالات الطوارئ في اليمن (تقرير المراجعة ١١٧٠/٢٠). وواصل المكتب في عام ٢٠٢٠ متابعة التوصيات المقدّمة في إطار عمليات المراجعة السابقة لحسابات المكاتب القطرية المتأثرة بالطوارئ مثل ليبيا (تقرير المراجعة ١١٧٣/١٩) وجنوب السودان (تقرير المراجعة ١١٦١/١٩) والسودان (تقرير المراجعة ١١٧١/١٩) والجمهورية العربية السورية (تقرير المراجعة ١١٨١/١٩) إضافة إلى الدعم التشغيلي لمكافحة مرض فيروس الإيبولا في جمهورية الكونغو الديمقراطية (تقرير المراجعة ١١٦٤/١٩-٢) وبرنامج المنظمة للطوارئ الصحية في المكتب الإقليمي لشرق المتوسط (تقرير المراجعة ١١٧٧/١٩). وتساهم المراجعة المتصلة بمكافحة الإيبولا في تصميم الإجراءات والوظائف الإدارية لبرنامج المنظمة للطوارئ الصحية.

٧١- **إساءة السلوك في المنظمة:** شارك المكتب في عام ٢٠٢٠ في الفريق العامل التابع للمنظمة والمعني بالغش لتحسين عملية تقييم مخاطر الغش. ويعكف المكتب منذ عام ٢٠١٨ على تقديم عروض للموظفين عن التوعية بممارسات الغش في إطار مهامه المتعلقة بالمراجعة. ويقدم المكتب أيضاً معلومات عن التوعية بممارسات الغش في الدورات التعريفية للموظفين الجدد في المقر الرئيسي والدورات التعريفية لرؤساء المكاتب القطرية للمنظمة في البلدان والأقاليم والمناطق. وتشمل الاختبارات المعيارية في معظم عمليات المراجعة مجالات الغش المحتملة مثل الفصل بين المهام في مجالات حساب السلف المستديمة الإلكتروني، والمدفوعات، والمشتريات، والأصول الثابتة. وقد سلّطت تقارير المراجعة الصادرة سابقاً الأضواء على ضرورة إجراء تقييمات العناية الواجبة لأنشطة الجهات الشريكة المنفذة (التعاون المالي المباشر) بما فيها الجهات الفاعلة غير الدول.

٧٢- **أمن الفضاء الإلكتروني:** استعرض المكتب في عام ٢٠٢٠ مجال تكنولوجيا المعلومات في إطار مراجعة حسابات المكتب الإقليمي لأوروبا (تقرير المراجعة ١١٨٧/٢٠). وأجرى في عام ٢٠١٩ استعراضاً لخريطة طريق المنظمة بشأن أمن الفضاء الإلكتروني (تقرير المراجعة ١١٦٥/١٩). وما زالت التوصيات قيد التنفيذ وقد تابعها

المكتب متابعة نشطة خلال السنة. ويدعى المكتب إلى المشاركة بصفة مراقب في اجتماعات مجلس الأمن الإلكتروني الذي أنشئ في عام ٢٠٢٠ (عُقد اجتماعان في عام ٢٠٢٠).

٧٣- استمرار سير العمل: أجرى المكتب في عام ٢٠٢٠ استعراضاً استشارياً للعمل عن بُعد في سياق جائحة كوفيد-١٩ (تقرير الاستعراض الاستشاري ١١٨١/٢٠) شمل العديد من جوانب استمرار سير العمل وقُدمت بعد ذلك التوصيات إلى الإدارة. ويواصل المكتب رصد نشر أدوات تكنولوجيا المعلومات السحابية الجديدة مثل زوم ومايكروسوفت أوفيس (شيريوبينت وتيمز) وتطبيقها من أجل تحسين استمرار سير العمل على نطاق المنظمة.

## إقليم الأمريكتين

٧٤- فيما يتعلق بالحالة في إقليم الأمريكتين للمنظمة، أكد مراجع الحسابات العام في مكتب المراجعة الداخلية للحسابات<sup>١</sup> في تقريره لعام ٢٠٢٠ المقدم إلى المكتب الصحي للبلدان الأمريكية أن المكتب لاحظ تحسينات مطردة في بيئة الرقابة الداخلية للمكتب الصحي للبلدان الأمريكية في عام ٢٠٢٠. وتجسدت التحسينات في عدم وجود تقييمات "غير مرضية" لأي من مهام المراجعة الداخلية في عام ٢٠٢٠. وهذه السنة هي ثالث سنة على التوالي تخلو من تقييمات "غير مرضية" بصفة عامة ورابع سنة لا تسجل فيها تقييمات "غير مرضية" في المكاتب القطرية. ويبدو أن التحسينات المسجلة تنجم من جهة عن الارتقاء بنظم تكنولوجيا المعلومات، وبالأخص الناشئ منها عن مشروع تحديث نظام معلومات الإدارة التابع لمنظمة الصحة للبلدان الأمريكية، ومن جهة أخرى عن زيادة الوعي في صفوف الموظفين بأهمية الضوابط الداخلية. وأشار مراجع الحسابات العام أيضاً إلى استجابة المنظمة السريعة والمرنة لجائحة كوفيد-١٩ في عام ٢٠٢٠، باعتقاد أدوات تكنولوجيا المعلومات الجديدة لضمان استمرار سير الأنشطة الإدارية والتشغيلية. وعلى نحو مماثل، استجابت المنظمة لتحديات التدفقات النقدية في عام ٢٠٢٠ باتخاذ تدابير الرقابة الصارمة على المصروفات العامة وتكاليف الموارد البشرية في الميزانية.

٧٥- وأفاد مراجع الحسابات العام أيضاً بأن المكتب لم يحدد أي مواطن ضعف كبيرة في الضوابط الداخلية من شأنها أن تعرّض بشدة تحقيق الأغراض الاستراتيجية والتشغيلية لمنظمة الصحة للبلدان الأمريكية للخطر، بناءً على أنشطة الرقابة الداخلية المضطلع بها في عام ٢٠٢٠ وعلى مشاركته في الأعمال التنظيمية بصفة مراقب في اللجان والأفرقة العاملة الداخلية على سبيل المثال. ويرى المكتب عموماً أن إطار الرقابة الداخلية في منظمة الصحة للبلدان الأمريكية في عام ٢٠٢٠ ظل يقدم ضمانات معقولة بشأن دقة تسجيل المعاملات والأصول والخصوم وحسن توقيته وحماية الأصول. ومع ذلك، لفت مراجع الحسابات العام الانتباه على غرار ما فعل في السنوات السابقة إلى أن هناك مجالاً لمواصلة تطوير أنشطة الضمان من الخط الثاني أي أنشطة رصد الإدارة والامتثال. واتخذ المكتب الصحي للبلدان الأمريكية في عام ٢٠٢٠ الخطوات الأولى في إطار مشروع لرسم خرائط الضمان يعتبر مبادرة مهمة ينبغي أن تساهم إلى جانب عملية إدارة المخاطر المؤسسية المتطورة في بيان صلات الترابط بين أغراض المنظمة وما تواجهه من مخاطر وضوابطها الداخلية المخففة لوطأة المخاطر بمزيد من الوضوح.

## الإجراء المطلوب من جمعية الصحة

٧٦- جمعية الصحة مدعوة إلى الإحاطة علماً بهذا التقرير.

١ كان يُدعى سابقاً مكتب خدمات المراقبة الداخلية والتقييم.



الملحق ١

حالة توصيات المراجعة المفتوحة في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٢١

رقم مراجعة الحسابات	عنوان مراجعة الحسابات	المدير المسؤول	تاريخ التقرير الختامي	عدد السنوات المتقضية منذ صدور التقرير	الحالة في ١٢ شباط/فبراير ٢٠٢٠				الحالة في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٢١				عدد التوصيات	عدد السنوات المتقضية منذ صدور التقرير	تاريخ التقرير الختامي	المدير المسؤول	
					مغلقة	متأخرة قيد التنفيذ	متأخرة لم يبدأ تنفيذها	لم يكن بعد موعد تنفيذها	مغلقة	متأخرة قيد التنفيذ	متأخرة لم يبدأ تنفيذها	لم يكن بعد موعد تنفيذها					
تقارير المراجعة في إطار خطة العمل الصادرة في عام ٢٠١٦																	
١٠٢٦/١٦	توفير الخدمات لمستخدمي نظام الإدارة العالمي	ADG/BOS	٠٢/٢٠١٧	مغلقة	٢٠	٠	٠	٠	١٣	٧	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١٠٢٣/١٦	حوكمة النظم الصحية وتمويلها في المقر الرئيسي	ADG/UHL	١١/٢٠١٦	٤,٢	٣٦	٠	٠	٠	٢٨	٨	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١٠٦٢/١٦	التأمين الصحي لموظفي المنظمة	ADG/BOS	٠٤/٢٠١٧	٣,٨	٣٢	٠	٠	٠	٢١	١٠	٢	٠	٠	٠	٠	٠	٠
تقارير المراجعة في إطار خطة العمل الصادرة في عام ٢٠١٧																	
١٠٧٩/١٧	المقر الرئيسي للمنظمة	HQ/DGO	١٢/٢٠١٧	٣,١	٥٠	٠	٠	٠	٣٨	٨	٤	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١٠٨٢/١٧	المكتب القطري في النيجر	RD/AFRO	١١/٢٠١٧	مغلقة	٣٧	٠	٠	٠	٢٢	١٣	٢	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١٠٩٢/١٧	المكتب الإقليمي لأوروبا	RD/EURO	١٢/٢٠١٧	مغلقة	٣٤	٠	٠	٠	٣١	٣	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١٠٩٤/١٧	المكتب القطري في جمهورية الكونغو	RD/AFRO	٠٤/٢٠١٨	مغلقة	٢٧	٠	٠	٠	٢٥	٢	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١٠٩٥/١٧	المكتب القطري في غينيا الاستوائية	RD/AFRO	٠٢/٢٠١٨	٢,٩	٤٠	٠	٠	٠	٣١	٦	٣	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١٠٩٧/١٧	إدارة خدمات المشتريات والإمدادات في المكتب الإقليمي لأفريقيا	RD/AFRO	٠٤/٢٠١٨	مغلقة	١٤	٠	٠	٠	١١	١	٢	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١١٠٣/١٧	البريد الإلكتروني لبرنامج Office 365 Cloud	ADG/BOS	٠٢/٢٠١٨	٢,٩	٧	٠	٠	٠	٣	٤	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١١٠٥/١٧	إدارة الصحة العامة والمحددات البيئية والاجتماعية للصحة في المقر الرئيسي	ADG/UHL	١٢/٢٠١٧	مغلقة	٤٢	٠	٠	٠	١٦	٦	٢٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١١٠٦/١٧	المكتب القطري في الكاميرون	RD/AFRO	٠٢/٢٠١٨	٢,٩	٣٤	٠	٠	٠	٢٠	١٤	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠

رقم مراجعة الحسابات	غنوان مراجعة الحسابات	المدير المسؤول	تاريخ التقرير الختامي	عدد السنوات المنقضية منذ صدور التقرير	الحالة في ١٢ شباط/ فبراير ٢٠٢٠								الحالة في ١٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢١							
					عدد التوصيات	لم يكن بعد موعد تنفيذها	متأخرة لم يبدأ تنفيذها	متأخرة قيد التنفيذ	مغلقة	عدد التوصيات	لم يكن بعد موعد تنفيذها	متأخرة لم يبدأ تنفيذها	متأخرة قيد التنفيذ	مغلقة	عدد التوصيات	لم يكن بعد موعد تنفيذها	متأخرة لم يبدأ تنفيذها	متأخرة قيد التنفيذ	مغلقة	
																				معدل التنفيذ (باستثناء ما لم يكن بعد موعد تنفيذها)
<b>تقارير المراجعة في إطار خطة العمل الصادرة في عام ٢٠١٨</b>																				
١١٢٦/١٨	المنظمة في إثيوبيا	RD/AFRO	٠٨/٢٠١٨	٢,٤	٦٢	١	٤	١٢	٤٥	٦٢	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١١٢٧/١٨	المكتب القطري في نيجيريا	RD/AFRO	٠٨/٢٠١٨	٢,٤	٣٢	٠	٠	٢	٣٠	٣٢	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١١٢٩/١٨	المنظمة في ليبيريا	RD/AFRO	٠٥/٢٠١٨	٢,٧	٣٩	٠	٠	٥	٣٤	٣٩	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١١٣٠/١٨	إدارة مشاريع تكنولوجيا المعلومات بالمقر الرئيسي	ADG/BOS	٠١/٢٠١٩	٢,٠	١٩	٥	٠	١	١٣	١٩	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١١٣٣/١٨	المكتب القطري في اليمن	RD/EMRO	٠٦/٢٠١٩	مغلقة	٧٣	٠	٠	٠	٦٨	٧٣	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١١٣٤/١٨	المكتب القطري في تشاد	RD/AFRO	٠٩/٢٠١٨	٢,٣	٤٥	٠	٠	١٨	٢٧	٤٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١١٣٦/١٨	المكتب القطري في أوكرانيا	RD/EURO	١١/٢٠١٨	٢,٢	١٨	٠	٠	٤	١٤	١٨	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١١٣٨/١٨	كشوف المرتبات في مركز الخدمات العالمي	ADG/BOS	٠٤/٢٠١٩	١,٨	١٨	٤	٤	١	٩	١٨	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١١٤٧/١٨	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المكاتب الإقليمية لأفريقيا وجنوب شرق آسيا	RD/AFRO	٠٣/٢٠١٩	مغلقة	٧	٠	٠	٥	٢	٧	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
		RD/SEARO			٦	٠	٠	٠	٠	٦	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١١٤٨/١٨	مراجعة متكاملة للأمراض السارية في المكتب الإقليمي لأوروبا	RD/EURO	٠٤/٢٠١٩	١,٨	٣٤	١٨	٠	٦	١٠	٣٤	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١١٤٩/١٨	مراجعة متكاملة للبرنامج العالمي لمكافحة الملاريا	ADG/UCN	١٠/٢٠١٨	مغلقة	٢٠	٠	٠	١	١٩	٢٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١١٥٢/١٨	مراجعة متكاملة لإدارة تقديم الخدمات ومأمونيتها في المقر الرئيسي للمنظمة	ADG/UHL	٠١/٢٠١٩	٢,٠	٦٣	٢	٤٨	٦	٧	٦٣	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١١٥٤/١٨	المنظمة في الصومال	RD/EMRO	١٢/٢٠١٨	٢,١	٦٣	٠	١٣	١٨	٣٢	٦٣	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١١٥٥/١٨	المكتب الإقليمي لأفريقيا	RD/AFRO	٠٣/٢٠١٩	١,٩	٢٨	٠	١٩	٩	٠	٢٨	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١١٥٦/١٨	المكتب الإقليمي لشرق المتوسط	RD/EMRO	٠٤/٢٠١٩	١,٨	٣٥	٠	١٠	٨	١٧	٣٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١١٦٠/١٨	إدارة المنح	DDG	٠٥/٢٠١٩	١,٧	٩	٦	٠	٣	٠	٩	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠

رقم مراجعة الحسابات	عنوان مراجعة الحسابات	المدير المسؤول	تاريخ التقرير الختامي	عدد السنوات المنقضية منذ صدور التقرير	الحالة في ١٢ شباط/فبراير ٢٠٢٠					الحالة في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٢١				
					عدد التوصيات	لم يكن بعد موعد تنفيذها	متأخرة لم يبدأ تنفيذها	متأخرة قيد التنفيذ	مغلقة	عدد التوصيات	لم يكن بعد موعد تنفيذها	متأخرة لم يبدأ تنفيذها	متأخرة قيد التنفيذ	مغلقة
<b>تقارير المراجعة في إطار خطة العمل الصادرة في عام ٢٠١٩</b>														
١١٦١/١٩	المنظمة في جنوب السودان	RD/AFRO	٠٦/٢٠١٩	١,٦	٥٤	٠	٣٣	٢	١٩	٥٤	٠	٣	١	٥٠
١١٦٣/١٩	أنشطة التنفيذ المباشر	ADG/BOS	١١/٢٠١٩	١,٢	٢٩	٢٩	٠	٠	٠	٢٩	٠	٧	٧	٢١
١-١١٦٤/١٩	المكتب القطري في جمهورية الكونغو الديمقراطية	RD/AFRO	١١/٢٠١٩	١,٢	٤٥	٣٢	١٣	٠	٠	٤٥	٠	٩	٢٠	١٦
٢-١١٦٤/١٩	المراجعة المتصلة بمكافحة مرض فيروس الإيبولا - جمهورية الكونغو الديمقراطية	RD/AFRO-WHE/EXD												
١١٦٥/١٩	مراجعة خريطة طريق المنظمة بشأن أمن الفضاء الإلكتروني في مجال تكنولوجيا المعلومات	ADG/BOS	٠٩/٢٠١٩	١,٣	١٤	٤	٠	١	٩	١٤	٩	١	٤	٩
١١٦٦/١٩	المراجعة الشاملة لحسابات شؤون السفر	ADG/BOS	٠٢/٢٠٢٠	١,٠	١١	١١	٠	٠	٠	١٠	٠	١	٠	٧
١١٦٧/١٩	المنظمة في موزامبيق	RD/AFRO	٠٧/٢٠١٩	١,٥	٥٢	٩	٢١	٩	١٣	٥٢	١٣	٣	٣	٤٦
١١٧١/١٩	المنظمة في السودان	RD/EMRO	٠١/٢٠٢٠	١,٠	٩٣	٩٣	٠	٠	٠	٩٣	٠	١٩	١١	١٦
١١٧٢/١٩	المنظمة في العراق	RD/EMRO	١٠/٢٠١٩	١,٣	٤٦	٢١	٤	٢١	٠	٤٦	٠	٣	٢	٤١
١١٧٣/١٩	المكتب القطري في ليبيا	RD/EMRO	٠٢/٢٠٢٠	٠,٩	٧٨	٧٨	٠	٠	٠	٧٨	٠	٠	٩	٦٩
١١٧٥/١٩	المنظمة في إندونيسيا	RD/SEARO	٠١/٢٠٢٠	١,٠	٥٩	٥٩	٠	٠	٠	٥٩	٠	٠	٨	٤٦
١١٧٦/١٩	المكتب الإقليمي لجنوب شرق آسيا	RD/SEARO	٠١/٢٠٢٠	١,٠	٢٠	٢٠	٠	٠	٠	٢٠	٠	٠	٣	١٧
١١٧٧/١٩	برنامج المنظمة للطوارئ الصحية في المكتب الإقليمي لشرق المتوسط	RD/EMRO	١٢/٢٠١٩	١,١	٣١	٣١	٠	٠	٠	٣١	٠	٠	٩	٢١
١١٧٨/١٩	خدمات الدفع في مركز الخدمات العالمي	ADG/BOS	٠٢/٢٠٢٠	١,٠	١٦	١٦	٠	٠	٠	١٦	٠	٠	٢	٨

رقم مراجعة الحسابات	عنوان مراجعة الحسابات	المدير المسؤول	تاريخ التقرير الختامي	عدد السنوات المنقضية منذ صدور التقرير	الحالة في ١٢ شباط/ فبراير ٢٠٢٠					الحالة في ١٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢١				
					عدد التوصيات	لم يكن بعد موعد تنفيذها	متأخرة لم يبدأ تنفيذها	متأخرة قيد التنفيذ	مغلقة	عدد التوصيات	لم يكن بعد موعد تنفيذها	متأخرة لم يبدأ تنفيذها	متأخرة قيد التنفيذ	مغلقة
١١٨٠/١٩	المكتب القطري في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية	RD/SEARO	٠٢/٢٠٢٠	٠,٩	٣٣	٣٣	٠	٠	٠	٣٣	٠	٠	٠	٠
١١٨١/١٩	المنظمة في سوريا***	RD/EMRO	٠٣/٢٠٢٠	٠,٨	٣٤	٣٤	٠	٠	٠	٣٢	٠	٠	٠	٠
١١٨٢/١٩	المكتب القطري في جمهورية أفريقيا الوسطى	RD/AFRO	٠٢/٢٠٢٠	مغلقة	٣٣	٣٣	٠	٠	٠	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح
١١٨٥/١٩	المكتب القطري في طاجيكستان	RD/EURO	٠٢/٢٠٢٠	مغلقة	١٢	١٢	٠	٠	٠	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح
تقارير المراجعة في إطار خطة العمل الصادرة في عام ٢٠٢٠														
١١٦٧/٢٠	المنظمة في نيبال	RD/SEARO	٠٧/٢٠٢٠	٠,٦	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	٣٩	٢٤	٠	٠	١٥
١١٦٨/٢٠	المنظمة في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	RD/WPRO	٠٧/٢٠٢٠	مغلقة	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح
١١٧٠/٢٠	المراجعة المحددة الغرض لحسابات برنامج الصحة والتغذية في حالات الطوارئ في اليمن	RD/EMRO	١٢/٢٠٢٠	٠,١	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	٣	٣	٠	٠	٠
١١٧٢/٢٠	شعبة مقاومة مضادات الميكروبات في المقر الرئيسي	ADG/AMR	٠٨/٢٠٢٠	٠,٤	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	٢٥	١٧	٠	٢	٦
١١٧٣/٢٠	مكتب المنظمة القطري في اليمن	RD/EMRO	٠٧/٢٠٢٠	٠,٦	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	٢٤	٢	٠	١٢	١٠
١١٧٥/٢٠	مشروع المبنى الجديد في المقر الرئيسي	ADG/BOS	١٢/٢٠٢٠	٠,١	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	٨	٨	٠	٠	٠
١١٧٧/٢٠	مكتب المنظمة في الضفة الغربية وقطاع غزة	RD/EMRO	٠١/٢٠٢١	٠,٠	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	٢٢	٢٢	٠	٠	٠
١١٨٦/٢٠	المنظمة في كينيا	RD/AFRO	٠٥/٢٠٢٠	٠,٧	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	٣٠	٠	١٧	١٣	٠
١١٨٧/٢٠	المكتب الإقليمي لأوروبا	RD/EURO	٠٧/٢٠٢٠	٠,٥	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	١٢	١٠	١	٠	١
١١٩٢/٢٠	البرنامج العالمي لمكافحة السل في المقر الرئيسي	ADG/UCN	١١/٢٠٢٠	٠,١	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	٧	٤	٠	٣	٠
١١٢٨/٢٠	مكتب المنظمة القطري في غينيا***	RD/AFRO	١٢/٢٠٢٠	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	١٠	١٠	٠	٠	٠
	التعليقات على التغييرات الطارئة منذ التقرير السابق عن الحالة				مغلقة	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	معدل التنفيذ (باستثناء ما لم يكن بعد موعد تنفيذه)	مغلقة	متأخرة لم يبدأ تنفيذها	متأخرة قيد التنفيذ	متأخرة غير مغلقة *وعالية الأولوية*
	أغلقت ١٠ توصيات أثناء الفترة				٧	٣	٠	٠	٠	٣٣	١٠	٢٣	٠	٠
	أغلقت ١٣ توصية أثناء الفترة				٤	٣	٠	٠	٠	٣٢	١٣	٦	١٣	٠
	أغلقت المراجعة أثناء الفترة				غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	٠	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح
	أغلقت المراجعة أثناء الفترة				غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	٠	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح
	أغلقت ١٥ توصية أثناء الفترة				٠	٠	٠	٠	٠	٣٩	٢٤	٠	٠	١٥
	أغلقت المراجعة أثناء الفترة				غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح
	لم يكن بعد الموعد النهائي				٠	٠	٠	٠	٠	٣	٣	٠	٠	٠
	أغلقت ٦ توصيات أثناء الفترة				٠	٠	٠	٠	٠	٢٥	١٧	٠	٢	٦
	أغلقت ١٠ توصيات أثناء الفترة				٠	٧	٠	٠	٠	٢٤	٢	٠	١٢	١٠
	لم يكن بعد الموعد النهائي				٠	٠	٠	٠	٠	٨	٨	٠	٠	٠
	لم يكن بعد الموعد النهائي				٠	٠	٠	٠	٠	٢٢	٢٢	٠	٠	٠
	١٣ توصية متأخرة قيد المتابعة				٠	٥	٠	٠	٠	٣٠	٠	١٧	١٣	٠
	أغلقت توصية واحدة أثناء الفترة				٠	٠	٠	٠	٠	١٢	١٠	١	٠	١
	أغلقت ٣ توصيات أثناء الفترة				٠	٠	٠	٠	٠	٧	٤	٠	٣	٠
	لم يصدر بعد التقرير الختامي				غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	١٠	١٠	٠	٠	٠

التعليقات على التغييرات الطارئة منذ التقرير السابق عن الحالة	الحالة في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٢١							الحالة في ١٢ شباط/فبراير ٢٠٢٠							عدد السنوات المنقضية منذ صدور التقرير	تاريخ التقرير الختامي	المدير المسؤول	رقم مراجعة الحسابات	عنوان مراجعة الحسابات
	متأخرة غير مغلقة * وعالية الأولوية**	متأخرة غير مغلقة ومنظوية على مخاطر متبقية عالية المستوى	التنفيذ المتأخر بالنسبة الشهرية*	معدل التنفيذ (باستثناء ما لم يكن بعد موعد تنفيذ)	مغلقة	متأخرة قيد التنفيذ	متأخرة لم يبدأ تنفيذها	لم يكن بعد موعد تنفيذها	عدد التوصيات	مغلقة	متأخرة قيد التنفيذ	متأخرة لم يبدأ تنفيذها	لم يكن بعد موعد تنفيذها	عدد التوصيات					
لم يصدر بعد التقرير الختامي	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	٠	٠	٠	٦	٦	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	٠١/٢٠٢١	RD/AFRO	مكتب المنظمة القطري في بوروندي***	١١٩٣/٢٠
لم يصدر بعد التقرير الختامي	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	٠	٠	٠	١٣	١٣	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	٠١/٢٠٢١	RD/SEARO	مكتب المنظمة القطري في بنغلاديش***	١١٩١/٢٠

١٩٦	١٢٢
%١٢,٩	%٨,٠

٩٧١	٢٥١	١٦٢	١٣٩	١٥٢٣	٦٣٧	٢٣٧	٢٢٠	٥٥١	١٦٤٥
%٦٣,٨	%١٦,٥	%١٠,٦	%٩,١	%١٠٠,٠	%٣٨,٧	%١٤,٤	%١٣,٤	%٣٣,٥	%١٠٠,٠

مجموع التوصيات

مجموع التوصيات التي أُغْلِقَتْ قبل التاريخ المقرر

٣٢٦
%٢١,٤

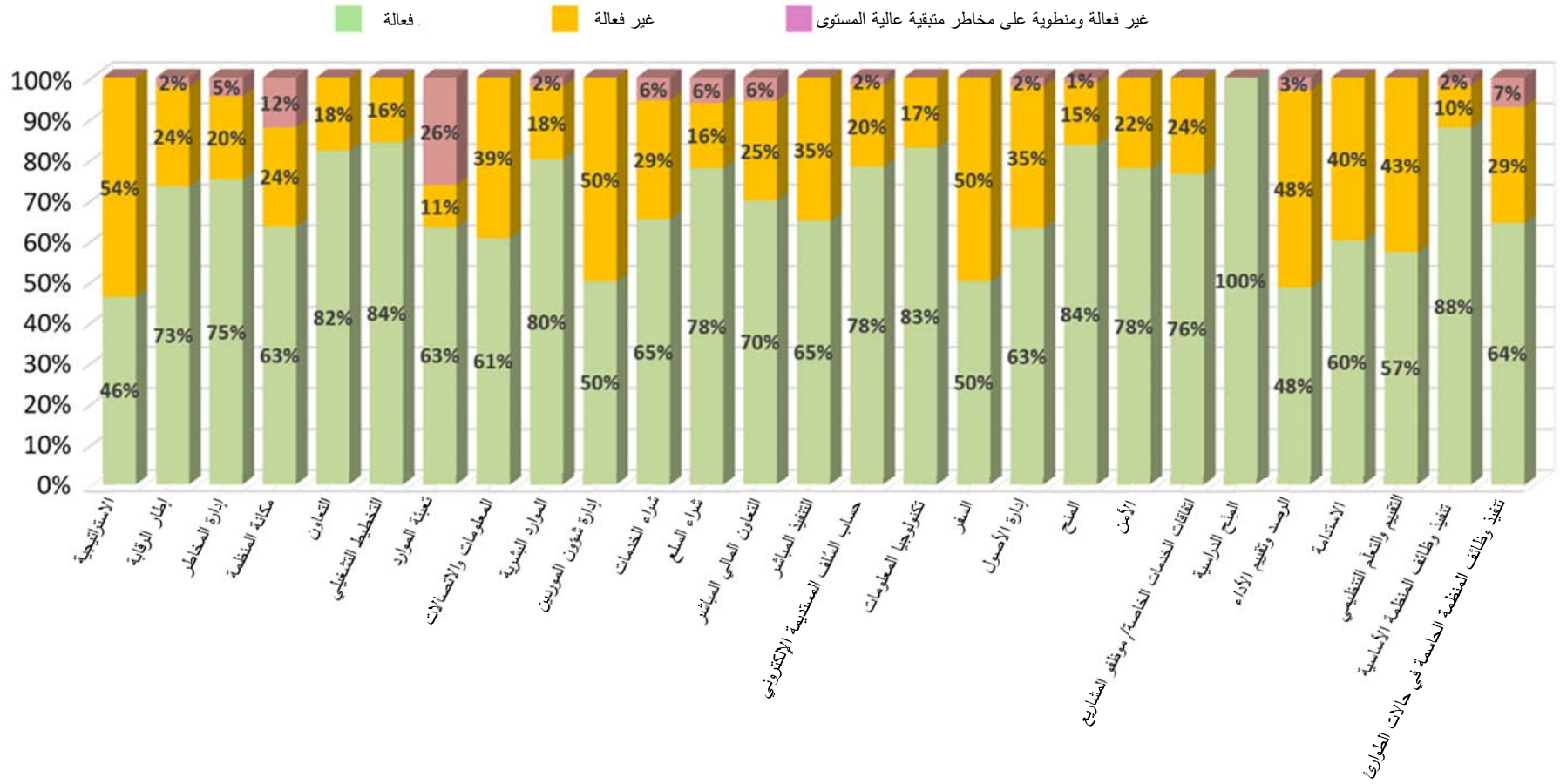
- \* غير مغلقة = لم يبدأ تنفيذها أو قيد التنفيذ.
- \*\* أولوية عالية = أهمية عالية وجهود تنفيذ منخفضة المستوى.
- \*\*\* التقرير في شكل مسودة حالياً ومن المقرر وضع صيغته النهائية.
- \*\*\*\* في شباط/فبراير ٢٠٢٠، كان التقرير لا يزال في شكل مسودة، مما يفسر اختلاف العدد الإجمالي للتوصيات ما بين الوقت الحالي والتحديث السابق.

## مفتاح شرح التنسيق المميز بالألوان

عدد السنوات المنقضية منذ صدور التقرير	المعايير
٠,٨	صدور التقرير الختامي منذ أقل من سنة
١,١	صدور التقرير الختامي منذ فترة متزاوجة بين سنة واحدة و ١,٣ سنة (١,٣ سنة هي المتوسط الحالي لتاريخ إغلاق مراجعة يجريها مكتب خدمات الرقابة الداخلية)
١,٣	صدور التقرير الختامي منذ أكثر من ١,٣ سنة (أي ما يفوق المتوسط الحالي لتاريخ إغلاق مراجعة يجريها مكتب خدمات الرقابة الداخلية)
معدل التنفيذ	المعايير
أعلى من ٨٥٪	معدل التنفيذ أعلى من ٨٥٪
٥٠٪ إلى ٨٥٪	معدل التنفيذ بين ٥٠٪ و ٨٥٪
أقل من ٥٠٪	معدل التنفيذ أقل من ٥٠٪
التنفيذ المتأخر بالنسبة المئوية	المعايير
أعلى من ٥٠٪	المتأخر أعلى من ٥٠٪
١٥٪ إلى ٥٠٪	المتأخر بين ١٥٪ و ٥٠٪
أقل من ١٥٪	المتأخر أقل من ١٥٪
متأخرة غير مغلقة ومنظوية على مخاطر متبقية عالية المستوى	المعايير
غير متاح	لم يكن بعد موعد الرد من الجهة الخاضعة لمراجعة الحسابات
١ أو أكثر	هناك توصية أو أكثر ذات أهمية عالية متأخرة
صفر	لا توجد توصيات ذات أهمية عالية متأخرة
متأخرة غير مغلقة وعالية الأولوية	المعايير
غير متاح	لم يكن بعد موعد الرد من الجهة الخاضعة لمراجعة الحسابات
١ أو أكثر	هناك توصية أو أكثر ذات أهمية عالية وجهود تنفيذ منخفضة متأخرة
صفر	لا توجد توصيات ذات أهمية عالية وجهود تنفيذ منخفضة متأخرة

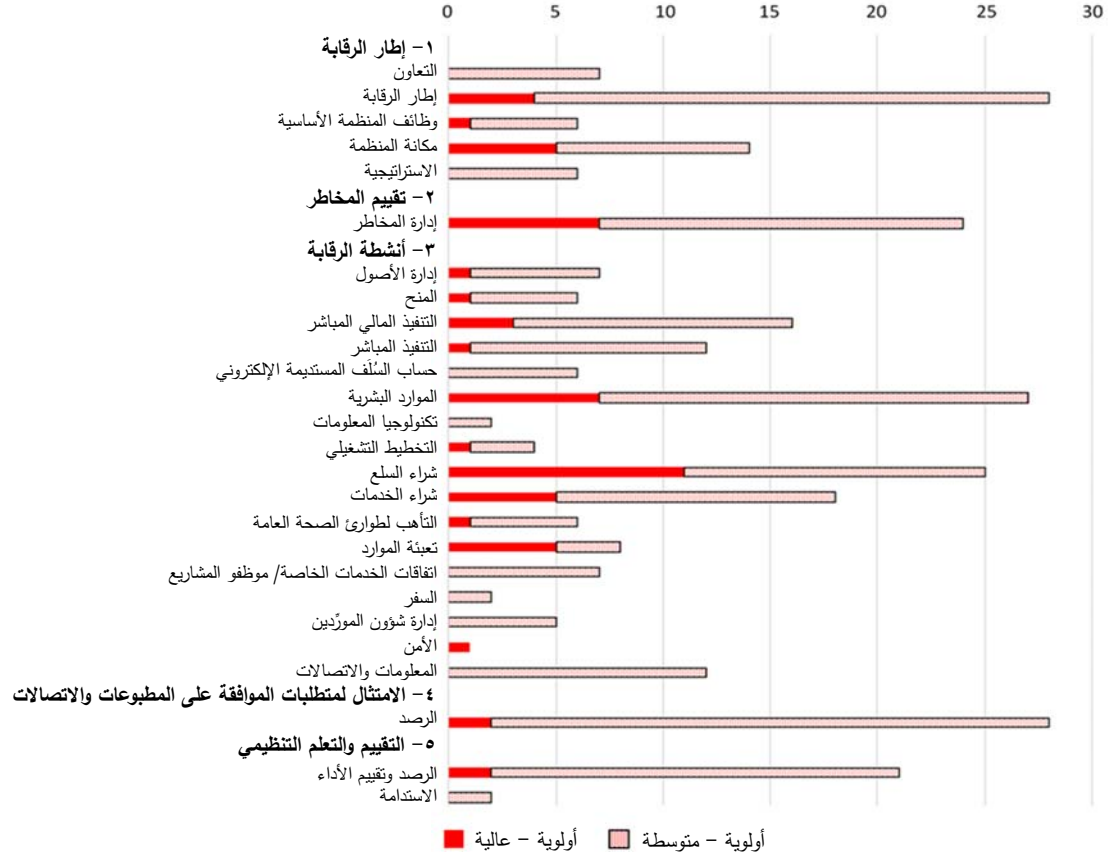
## الملحق ٢ ألف

توزيع ضوابط المراجعة التي خضعت للاختبار في عام ٢٠٢٠  
حسب فئات مخاطر المراجعة وفعالية الضوابط والمخاطر المتبقية



## الملحق ٢ باء

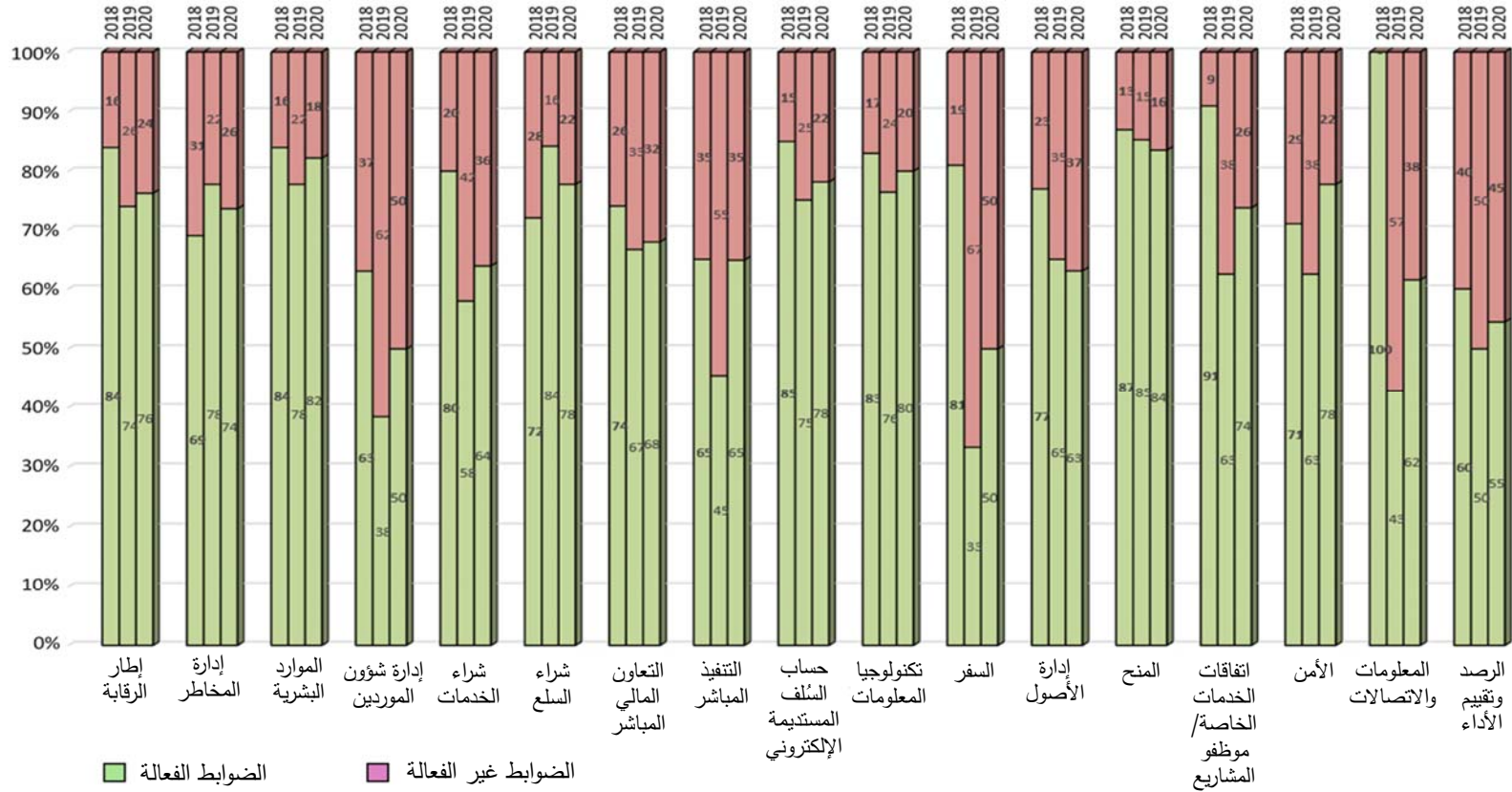
### توزيع توصيات المراجعة حسب مجال المراجعة والمخاطر المتبقية





### الملحق ٣ ألف

## الاتجاهات المسجلة في فعالية تطبيق الضوابط الداخلية في عمليات مراجعة حسابات المكاتب القطرية للمنظمة مع مرور الزمن، العمليات التي أجريت بين عامي ٢٠١٨ و ٢٠٢٠



الملحق ٣ باء

فعالية تطبيق الضوابط الداخلية في عمليات مراجعة الحسابات، القسم التشغيلي، المكاتب القطرية،  
العمليات التي أجريت بين عامي ٢٠١٨ و ٢٠٢٠

ملخص فعالية الضوابط الداخلية - على نطاق المنظمة، حسب الإقليم، في الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠						
غرب المحيط الهادئ	جنوب شرق آسيا	أوروبا	شرق المتوسط	أفريقيا	المنظمة	فعالية الرقابة بشكل عام ٢٠١٨-٢٠٢٠
%٧٦	%٧٤	%٩١	%٦٤	%٦٩	%٧٠	إطار الرقابة
%٨٩	%٩٠	%٩٤	%٦٦	%٧٨	%٧٧	إدارة المخاطر
%٧٥	%٧٩	%٧٨	%٤٨	%٥٩	%٦١	الموارد البشرية
%٨٢	%٧٩	%٨٨	%٧١	%٧٣	%٧٧	إدارة شؤون الموردين
%٢٠	%٣٦	%٦٧	%٤٣	%٥٢	%٤٤	أوامر الشراء - شراء الخدمات
%٧١	%٥٦	%٨١	%٦١	%٦٩	%٦٣	أوامر الشراء - شراء السلع
%٦٥	%٧٣	%٩٥	%٥٥	%٧٤	%٧١	التعاون المالي المباشر
%٧٩	%٥٢	%١٠٠	%٦٦	%٦٠	%٦٢	التنفيذ المباشر
غير خاضع للاختبار	%٦٠	%١٠٠	%٧١	%٥٥	%٦١	حساب السلف المستدومة الإلكتروني
%٨٠	%٧٩	%١٠٠	%٧٩	%٧٧	%٧٩	نظام الإدارة العالمي/ تكنولوجيا المعلومات
%٨٦	%٨٨	%١٠٠	%٦٨	%٧٦	%٧٨	السفر
%٦٧	%٨٦	%٧٥	%٤٢	%٥٩	%٥٧	الأصول الثابتة/ المخزونات
%٦٧	%٨٥	%٨٥	%٥٧	%٦٠	%٦٤	المنح
%٩٣	%٨٦	%٩٧	%٧٦	%٧٨	%٨٢	اتفاقات الخدمات الخاصة/ موظفو المشاريع
%٨٦	%٦٠	%١٠٠	%٧٨	%٨٠	%٧٨	الأمن
%٦٠	%٩١	%١٠٠	%٤٤	%٦٩	%٦٧	المنح الدراسية
غير خاضع للاختبار	%٥٠	غير خاضع للاختبار	غير خاضع للاختبار	%٨٠	%٧١	المعلومات والاتصالات
%٥٠	%٦٣	%٥٠	%٦٠	%٥٤	%٥٦	الرصد
%١٠٠	%٨٠	%٧٥	%٤٧	%٥٩	%٦٤	

## الملحق ٤

قائمة عمليات مراجعة الحسابات التي أُغْلِقَتْ منذ شباط/ فبراير ٢٠٢٠  
(في ١٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢١)

رقم مراجعة الحسابات	عنوان مراجعة الحسابات	تاريخ التقرير الختامي	تاريخ الإغلاق	عدد الأشهر اللازمة لإغلاق المراجعة
١٠٢٦/١٦	توفير الخدمات لمستخدمي نظام الإدارة العالمي	٢٠١٧/٠٢	٢٠٢٠/١٠	٤٤
١٠٨٢/١٧	المكتب القطري في النيجر	٢٠١٧/١١	٢٠٢١/٠١	٣٨
١٠٩٢/١٧	المكتب الإقليمي لأوروبا - ٢٠١٧	٢٠١٧/١٢	٢٠٢٠/٠٨	٣٢
١٠٩٤/١٧	المكتب القطري في جمهورية الكونغو	٢٠١٨/٠٤	٢٠٢١/٠١	٣٣
١٠٩٧/١٧	إدارة خدمات المشتريات والإمدادات في المكتب الإقليمي لأفريقيا	٢٠١٨/٠٤	٢٠٢٠/٠٩	٢٩
١١٠٥/١٧	إدارة الصحة العامة والمحددات البيئية والاجتماعية للصحة في المقر الرئيسي للمنظمة	٢٠١٧/١٢	٢٠٢٠/٠٥	٢٩
١١٣٣/١٨	المكتب القطري في اليمن - ٢٠١٨	٢٠١٩/٠٦	٢٠٢٠/٠٨	١٤
١١٤٩/١٨	مراجعة متكاملة للبرنامج العالمي لمكافحة الملاريا	٢٠١٨/١٠	٢٠٢٠/٠٤	١٨
١١٨٢/١٩	المكتب القطري في جمهورية أفريقيا الوسطى	٢٠٢٠/٠٢	٢٠٢١/٠١	١١
١١٨٥/١٩	المكتب القطري في طاجيكستان	٢٠٢٠/٠٢	٢٠٢١/٠١	١١
١١٦٨/٢٠	المنظمة في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٢٠٢٠/٠٧	٢٠٢٠/١٠	٣

## الملحق ٥

التقييم الخارجي لجودة وظيفة مراجعة الحسابات في منظمة الصحة العالمية -  
قائمة التوصيات وحالة التنفيذ، كانون الثاني/يناير ٢٠٢١

التوصية	تاريخ التنفيذ المستهدف	حالة التنفيذ (لغاية ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٢١)
<b>توصيات المقيمين الخارجيين</b>		
تحديث ميثاق المكتب بانتظام على فترات أقصر (بين سنتين وثلاث سنوات مثلاً).	التفتيح التالي للميثاق قبل نهاية عام ٢٠٢١	نُفذت وأُغلقت.
تنفيذ رصد ساعات التعليم المهني المستمر لجميع المراجعين الداخليين على نطاق المكتب.	٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩	نُفذت وأُغلقت.
تنفيذ تقييم داخلي دوري رسمي وينبغي تأدية هذا التقييم مرة واحدة على الأقل فيما بين تقييمين خارجيين.	التقييم الداخلي الرسمي الدوري التالي قبل ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١	نُفذت وأُغلقت.
تقليص الفاصل الزمني بين انتهاء العمل الميداني ومسودة التقرير.	٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩	سيواصل المكتب رصد الفاصل الزمني لإصدار تقارير المراجعة.
تقليص الفاصل الزمني بين تقديم المسودة والتقرير الختامي.	٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩	انظر أعلاه.
النظر في اختزال تقارير المراجعة عن طريق تضمينها أشكالاً بيانية تلخص المعلومات (مثلاً، في الموجز التنفيذي يمكن إضافة جدول يتضمن المعلومات التالية لتكون بمثابة "عوامل جذب بصرية" شفافة: دليل للأسماء، تلوين أولويات التنفيذ والمراجع لكل "أولوية تنفيذ").	٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩	نُفذت وأُغلقت.
تحديد الصلة بين التقييم العام للتقرير والفعالية العامة للضوابط.	٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩	أُجريت تحليلات وحُسنت الرسوم البيانية والجدول في استنتاجات المراجعة.
<b>توصيات المكتب (التقييم الذاتي)</b>		
إقرار الصيغة المحدثة لميثاق المكتب: ينبغي أن يتابع المكتب التوصية مع الإدارة العليا للمنظمة لضمان استعراض الصيغة المُحدثة للميثاق وإقرارها من قِبل المدير العام.	٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩	نُفذت وأُغلقت. (أقر المدير العام صيغة الميثاق المحدثة في عام ٢٠١٩).
ينبغي أن يتابع المكتب مع الإدارة العليا للمنظمة لضمان أن تحدد الصيغة المحدثة للهيكल التنظيمي الوظيفي الخاص بالمنظمة بوضوح مسؤوليات المكتب المتصلة بالإبلاغ، بما في ذلك استقلال مدير المكتب/وظيفة المراجعة، وفقاً لمعايير معهد مراجعي الحسابات الداخليين.	٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩	اتخاذ الإجراءات اللازمة من جانب الإدارة العليا للمنظمة.

حالة التنفيذ (لغاية ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٢١)	تاريخ التنفيذ المستهدف	التوصية
نُفذت وأُغلقت.	٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩	توسيع نطاق فرص التدريب للموظفين المعنيين بالمراجعة في المكتب: (أ) ينبغي أن يواصل مدير مكتب خدمات الرقابة الداخلية ومنسق المراجعة التماس التدريب التقني في مجال المراجعة للموظفين المعنيين بالمراجعة في المكتب. (ب) ينبغي أن يوثق الموظفون المعنيون بالمراجعة في المكتب في نماذجهم الخاصة باستعراض نهاية السنة باستخدام نظام تطوير إدارة الأداء أنهم قد استوفوا متطلبات التعليم المهني المستمر المقررة لهم عند الاقتضاء.
نُفذت وأُغلقت.	٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩	تعزيز الاتصالات والتواصل: ينبغي أن يقوم المكتب بإعداد خطته لتعزيز الاتصالات والتواصل وتنفيذها، وذلك مثلاً بتحسين تواجده على الشبكة الداخلية للمنظمة (أي مواصلة تزويد موظفي المنظمة وأصحاب المصالح بمعلومات بشأن عملية المراجعة وزيادة الوعي والفهم فيما يتعلق بالممارسات الجيدة).
نُفذت وأُغلقت.	٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩	تعزيز مؤشرات الأداء الرئيسية: ينبغي أن يتعاون مدير المكتب ومنسق المراجعة فيه مع الفريق العامل لممثلي دوائر المراجعة الداخلية للحسابات التابعة لمؤسسات الأمم المتحدة بشأن إعادة تحديد مؤشرات الأداء الرئيسية لوظائف المراجعة الداخلية بالأمم المتحدة.
نُفذت وأُغلقت.	٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩	توسيع نطاق استخدام برنامج TeamStore (TeamMate) فيما يخص ملاحظات المراجعة وتوصياتها المتكررة: ينبغي أن يوسع الموظفون المعنيون بالمراجعة في المكتب نطاق استخدام البرنامج المذكور كمستودع للملاحظات والتوصيات المتكررة المتعلقة في عمليات المراجعة التشغيلية.
نُفذت وأُغلقت.	٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩	مواصلة توسيع نطاق استخدام الدراسات التحليلية: ينبغي أن يمضي الموظفون المعنيون بالمراجعة في المكتب في توسيع نطاق فرص التحقق من خلال تكثيف استخدام الدراسات التحليلية للبيانات وتعزيز استخدام التكنولوجيا (أي استخدام التدقيق المستمر على أساس تجريبي).

## الملحق ٦

## ملخص تقارير التحقيقات المسندة بالبيانات الصادرة في عام ٢٠٢٠

الموقع	الملخص	الاستنتاج	الرقم المرجعي <sup>١</sup> (رقم الحالة حسب مكتب خدمات الرقابة الداخلية)
مكتب قطري	<b>دفع سلع لم تستلم</b> - صدّق موظف من فئة الخدمات العامة باطلاً على استلام سلع مازالت غير مستلمة من موردين اثنين وأطلق دفع مبلغ قدره ٣٣ ٥٢٤ دولاراً أمريكياً مقابلها. وسلم الموردان في نهاية المطاف جزءاً كبيراً من السلع المطلوبة وتكدت المنظمة خسائر اقتصرت قيمتها على مبلغ قدره ٨٤٣ دولاراً أمريكياً.	ثبت	١٠٠/٢٠١٩
مكتب إقليمي	<b>الانتقام والمضايقة وإساءة استعمال السلطة وانتهاك السرية</b> - بعد أن التمس موظف مساعدة أمين المظالم بخصوص حالة مضايقة مزعومة من جانب مديره، سلك المدير سلوكاً معادياً وانتقامياً غير مبرر استهدف الموظف تحت إشرافه. وأساء المدير أيضاً استعمال سلطته في إدارة الموظف تحت إشرافه وتبين أنه اعتمد سلوكاً تعسفياً منذ زمن طويل إزاء موظفين آخرين تحت إشرافه. وأخيراً، انتهك المدير سرية الإجراءات الإدارية والتحقيقية المرتبطة بالحالة.	ثبت	١١٢/٢٠١٨
مكتب قطري	<b>التحرش الجنسي</b> - تحرّش موظف من الفئة الفنية تحرشاً جنسياً بموظف تحت إشرافه من خلال تعليقات وأفعال انطوت على تلميحات جنسية.	ثبت	٠٦٩/٢٠١٩
مكتب إقليمي	<b>تضارب المصالح والتلاعب في العطاءات</b> - لم يعلن موظف فني وطني انتسابه إلى مورد شركة مُنحت له عقود بقيمة ٨٦٨٤ دولاراً أمريكياً عقب عمليات شراء شارك الموظف فيها. وعلاوة على ذلك، سمح الموظف الفني الوطني لصاحب الشركة بمضاعفة العطاءات للحصول على عقود عبر شركتين من شركاته.	ثبت	١٠/٢٠١٥
مكتب قطري	<b>التلاعب في العطاءات</b> - تواطأ ثلاثة موظفين في أحد المكاتب القطرية عن علم مع مورد للتلاعب في عمليات المنظمة لتقديم العطاءات. ومُنح المورد منذ عام ٢٠١٤ عقوداً بلغ مجموع قيمتها ١١١ ٣٤٣ دولاراً أمريكياً. وترد فيما يلي التفاصيل عن تورط كل موظف: ١- سمح موظف من الفئة الفنية لمورد بالتلاعب في عمليات المنظمة لتقديم العطاءات المتعلقة بالمشترقات من خلال تقديم عطاءات وهمية من شركات لا وجود لها. ٢- حصل موظف من فئة الخدمات العامة عن علم فواتير شكلية مزورة من مورد وقدمها إلى المنظمة لدعم مشاركة المورد في عمليات شراء منحازة. وأثناء التحقيق، نفى الموظف في البداية تحصيل الفواتير الشكلية المزورة وقاد المحققين إلى مواقع مضللة.	ثبت	٠٣-٢٥/٢٠١٦ ٠٣-٢٥/٢٠١٦ ٠٤-٢٥/٢٠١٦

١ انظر الوثيقة ج ٣٧/٧٤.

الموقع	الملخص	الاستنتاج	الرقم المرجعي <sup>١</sup> (رقم الحالة حسب مكتب خدمات الرقابة الداخلية)
	٣- حصل موظف من فئة الخدمات العامة عن علم فواتير شكلية مزورة لشركتين لا وجود لهما من مورد وقدمها إلى المنظمة لدعم مشاركة المورد في عمليات شراء منحازة. وأثناء التحقيق، قاد الموظف المحققين إلى ورشتين لصيانة السيارات حيث تظاهر أفراد لهم صلة بالمورد المسؤول عن الأنشطة الاحتيالية بالعمل لحساب الشركتين الوهميتين.		
مكتب قطري	<b>الغش في مطالبات التأمين الصحي</b> - في حالتين منفصلتين ضمن المكتب القطري نفسه قدم متعاقدان محلين كانا يعملان على أساس تشغيلي لحساب المنظمة لدى حدوث سوء السلوك مطالبات طبية مزيفة وحصلوا على استحقاقات غير مبررة بلغت قيمتها ٣٨٣٥ دولاراً أمريكياً.	ثبت	٠٦٤/٢٠١٨ ٠٧٥/٢٠١٩
مكتب قطري	<b>التزوير والغش في المشتريات</b> - زور موظف من فئة الخدمات العامة مستندات وقدم عطاءات من مقدمي عطاءات آخرين إلى شركة ليضمن حصولها على العقود. وعلاوة على ذلك، هناك ما يبزر الاعتقاد أن الشركة لم تسلم السلع أو الخدمات المطلوبة. وتبلغ القيمة المقدرة للخسائر التي تكبدتها المنظمة ٨٤ ٣٠٣ دولارات أمريكية.	ثبت	٥٠/٢٠١٨
مكتب قطري	<b>الاختلاس</b> - حوّل مدير في إحدى وزارات الصحة أموالاً بقيمة ٩٥٣٠ دولاراً أمريكياً خصصتها المنظمة لمشروع للتعاون المالي المباشر إلى مشروع آخر دون الحصول على موافقة المنظمة وقدم مستندات لإثبات إنفاق الأموال على مشروع التعاون المالي المباشر المعتمد فقط.	ثبت	١-٠٦٧/٢٠١٨
مكتب قطري	<b>الإهمال</b> - أكد موظف فني وطني بدافع الإهمال التحقق من النفقات والمستندات الداعمة ذات الصلة التي قدمها مدير في إحدى وزارات الصحة لتنفيذ مشروع للتعاون المالي المباشر على الرغم من تحويل جزء من الأموال بما مقداره ٩٥٣٠ دولاراً أمريكياً إلى مشروع آخر لم توافق عليه المنظمة.	ثبت	٢-٠٦٧/٢٠١٨
المقر الرئيسي	<b>المحسوبية وتضارب المصالح</b> - يمكن اعتبار مشاركة مدير في تعيين فرد والإشراف عليه كمتدرب داخلي ثم كخبير استشاري وموظف مؤقت في نهاية المطاف ضرباً من ضروب المحسوبية أي محاباة لصديق أو قريب مقابل الالتزام بالتقيد بقواعد التوظيف في المنظمة. وعلى الرغم من ذلك، يلاحظ المكتب أن المدير لم يخف أي وقائع متعلقة بقرارات الاختيار والتعيين وقد تسنى للمشرفين الموافقين على التعيين وإدارة الموارد البشرية استعراض هذه الوقائع باستثناء الدرجة والطبيعة المحددتين للعلاقة التي نشأت بين المدير والفرد.	ثبت	١-١٤٠/٢٠١٨
المقر الرئيسي	<b>الإكراه وتقديم شكوى كيدية</b> - قدم مدير شكوى كاذبة وكيدية ضد موظف كبير سابق بعد محاولات الإغراء والإكراه الفاشلة لحث موظف مبدئى على فعل ذلك.	ثبت	١١١/٢٠١٩

الرقم المرجعي <sup>١</sup> (رقم الحالة حسب مكتب خدمات الرقابة الداخلية)	الاستنتاج	الملخص	الموقع
٠٤٢/٢٠١٨	ثبت	<b>المضايقة</b> - تبين أن موظفاً من الفئة الفنية ضايق موظفاً تحت إشرافه غير المباشر (المستوى الثاني) عندما رفض قبول تغيير مكان مكتب موظف تحت إشرافه لتخفيف المشاكل الصحية التي كان يعاني منها وطلب ظلماً من الرئيس المباشر للموظف تحت إشرافه أن يبذل درجة تقييمه لأداء الموظف من مستوى "مرض تماماً" إلى مستوى "مرض" بسبب خطأ ارتكبه الموظف خلال السنة التي يجري فيها التقييم.	المقر الرئيسي
٠٥٩/٢٠١٩	ثبت	<b>السرقه</b> - سرقت موظفة من فئة الخدمات العامة مالا من صندوق مصروفات نثرية تحت رعايتها وأنفقت المال المدفوع لها من مشارك في أحد برامج المنظمة دون رده. وبلغت قيمة المال المختلس ١١٨٠ دولاراً أمريكياً.	مكتب قطري



## الملحق ٧

## تقييم معدلات تغطية المخاطر الرئيسية التي تواجهها المنظمة في عمليات مراجعة الحسابات الداخلية التي أجريت مؤخراً

المخاطر الرئيسية التي تواجهها المنظمة (آذار/ مارس ٢٠١٩)*		مرجع المخاطر
أمثلة على أعمال المراجعة الخاصة بالمكتب والمتعلقة بالمخاطر	مستوى جسامته الخطورة حالياً (التغير الطارئ مقارنةً بالتحديث السابق مبين بين قوسين)	مجال الخطورة
<ul style="list-style-type: none"> <li>عمليات المراجعة الروتينية تغطي التدابير الداخلية الرامية إلى خفض النفقات في إطار استعراض مجالي الشراء والسفر.</li> <li>تشمل عمليات المراجعة المتكاملة استعراض مجال تعبئة الموارد.</li> </ul>	- كبيرة (ثابتة)	تمويل الميزانية البرمجية
<ul style="list-style-type: none"> <li>أجرى المكتب في عام ٢٠٢٠ عمليات مراجعة لحسابات المكاتب القطرية المتأثرة بالطوارئ، مثل المراجعة التشغيلية لحسابات مكتب المنظمة القطري في اليمن (تقرير المراجعة ١١٧٣/٢٠) والمراجعة المحددة الغرض لحسابات برنامج الصحة والتغذية في حالات الطوارئ في اليمن (تقرير المراجعة ١١٧٠/٢٠).</li> <li>واصل المكتب في عام ٢٠٢٠ متابعة التوصيات المقدمة في إطار عمليات المراجعة السابقة لحسابات المكاتب القطرية المتأثرة بالطوارئ، مثل ليبيا (تقرير المراجعة ١١٧٣/١٩) وجنوب السودان (تقرير المراجعة ١١٦١/١٩) والسودان (تقرير المراجعة ١١٧١/١٩) والجمهورية العربية السورية (تقرير المراجعة ١١٨١/١٩)؛ والدعم التشغيلي لمكافحة مرض فيروس الإيبولا في جمهورية الكونغو الديمقراطية (تقرير المراجعة ١١٦٤/١٩-٢)؛ وبرنامج المنظمة للطوارئ الصحية في المكتب الإقليمي لشرق المتوسط (تقرير المراجعة ١١٧٧/١٩). وتساهم المراجعة المتصلة بمكافحة الإيبولا في تصميم الإجراءات والوظائف الإدارية لبرنامج المنظمة للطوارئ الصحية.</li> <li>واصل المكتب تحديث بعض الاختبارات الواردة في مصفوفة المخاطر المتصلة بالمراجعة لتقييم مدى فعالية المنظمة في مجال التأهب لمواجهة الطوارئ والاستجابة لها.</li> <li>تشمل خطة عمل عام ٢٠٢١ عمليات مراجعة حسابات المكاتب القطرية المتأثرة بالطوارئ، مثل متابعة مراجعة حسابات ليبيا. وتشمل خطة العمل أيضاً مراجعة شاملة للمشتريات المرتبطة بكوفيد-١٩ في المكاتب الإقليمية والقطرية للمنظمة.</li> </ul>	- شديدة (ثابتة)	برنامج المنظمة للطوارئ الصحية

المخاطر الرئيسية التي تواجهها المنظمة (آذار/ مارس ٢٠١٩)*			
مرجع المخاطر	مجال الخطورة	مستوى جسامته الخطورة حالياً (التغير الطارئ مقارنةً بالتحديث السابق مبيّن بين قوسين)	أمثلة على أعمال المراجعة الخاصة بالمكتب والمتعلقة بالمخاطر
٣ م م	المرحلة الانتقالية لشلل الأطفال	<ul style="list-style-type: none"> <li>- كبيرة (مخاطر جديدة)</li> <li>- كبيرة (ثابتة)</li> <li>- كبيرة (ثابتة)</li> <li>- كبيرة (ثابتة)</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• أُجري استعراض لخطط الانتقال في مجال شلل الأطفال أثناء عمليات مراجعة حسابات المكاتب القطرية، عند الاقتضاء. واستعرضت مثلاً جوانب هذا الانتقال أثناء إجراء المراجعة المتكاملة لحسابات مكتب المنظمة في إثيوبيا (التقرير ١١٢٦/١٨).</li> <li>• تدرج وحدة التقييم التابعة للمنظمة في خطة عملها للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ تقيماً لمنتصف المدة بشأن تنفيذ خطة العمل الاستراتيجية المعنية بالانتقال في مجال شلل الأطفال (٢٠١٨-٢٠٢٣). لذا لم يدرج المكتب مراجعة للحسابات في هذا المجال ضمن خطة العمل تلافياً لازدواجية العمل.</li> <li>• تشمل خطة عمل عام ٢٠٢١ مراجعة لحسابات الإدارة المعنية باستئصال شلل الأطفال في المكتب الإقليمي لشرق المتوسط.</li> </ul>
٤ م م	سوء السلوك في المنظمة	<ul style="list-style-type: none"> <li>- كبيرة (ثابتة)</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• شارك المكتب في عام ٢٠٢٠ في الفريق العامل التابع للمنظمة والمعني بالغش لتحسين عملية تقييم مخاطر الغش.</li> <li>• يعكف المكتب منذ عام ٢٠١٨ على تقديم عروض للموظفين عن التوعية بممارسات الغش في إطار مهامه المتعلقة بالمراجعة والتحقيق، عند الاقتضاء. كما قدم عروضاً مماثلة أثناء ما يعقده الموظفون المعنيون بالعمليات من اجتماعات في المكتب الإقليمي لأفريقيا والمكتب الإقليمي لشرق المتوسط.</li> <li>• يقدم المكتب كذلك معلومات عن التوعية بممارسات الغش في الدورات التعريفية للموظفين الجدد في المقر الرئيسي والدورات التعريفية لرؤساء المكاتب القطرية للمنظمة في البلدان والأقاليم والمناطق.</li> <li>• أُجري في عام ٢٠١٩ استعراض لجوانب تعزيز قدرة المكتب على التحقيق بالاستناد إلى منهجية لتحديد "أفضل" المعايير المرجعية أكدت أن هذه الوظيفة تشهد تندياً كبيراً في مستوى تزويدها بالموارد اللازمة.</li> <li>• متابعة تنفيذ توصيات المراجعة غير المنفذة، بما في ذلك تنفيذ التوصيات المقدمة في إطار مراجعة حسابات شؤون الأمن الإلكتروني التي أجريت في عام ٢٠١٩ (تقرير المراجعة ١١٦٥/١٩) وغيرها من عمليات مراجعة الحسابات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات التي تقدم المساهمات بشأن تعزيز ضوابط النظام المتكاملة والإبلاغ عن الحالات الاستثنائية.</li> <li>• تشمل عمليات المراجعة الروتينية استعراض حقوق المستخدمين في الوصول إلى نظام الإدارة العالمي.</li> <li>• تشمل الاختبارات المعيارية في معظم عمليات المراجعة مجالات الغش المحتملة مثل الفصل بين المهام في سياق حساب السلف المستديمة الإلكتروني، والمدفوعات، والأصول الثابتة.</li> <li>• سلّطت تقارير المراجعة السابقة الضوء على ضرورة اتخاذ إجراءات العناية الواجبة فيما يتعلق بأنشطة الجهات الشريكة المنفذة (التعاون المالي المباشر)، بما في ذلك الجهات الفاعلة غير الدول.</li> </ul>

المخاطر الرئيسية التي تواجهها المنظمة (أذار/ مارس ٢٠١٩)*			
مرجع المخاطر	مجال الخطورة	مستوى جسامته الخطورة حالياً (التغير الطارئ مقارنةً بالتحديث السابق مبيّن بين قوسين)	أمثلة على أعمال المراجعة الخاصة بالمكتب والمتعلقة بالمخاطر
م م ٥	استمرار سير العمل	- كبيرة (ثابتة)	<ul style="list-style-type: none"> <li>أجرى المكتب في عام ٢٠٢٠ استعراضاً استشارياً للعمل عن بُعد (تقرير الاستعراض الاستشاري ١١٨١/٢٠) شمل العديد من جوانب استمرار سير العمل وقُدمت فيه التوصيات إلى الإدارة العليا.</li> <li>يواصل المكتب رصد نشر أدوات تكنولوجيا المعلومات السحابية الجديدة مثل زوم ومايكروسوفت أوفيس (أي شيربوينت ومايكروسوفت تيمز) وتطبيقها من أجل تحسين استمرار سير العمل على نطاق المنظمة.</li> <li>تشمل عمليات المراجعة استعراضاً لخطط استمرار سير العمل.</li> <li>المكاتب القطرية استعراضاً للإجراءات المتعلقة بدعم تكنولوجيا المعلومات وسائر ضوابط تكنولوجيا المعلومات الخاصة بالأمن المادي.</li> </ul>
م م ٦	أمن الفضاء الإلكتروني الأمن المادي/ التشغيلي	- كبيرة (ثابتة) - شديدة (ثابتة)	<p><b>أمن الفضاء الإلكتروني:</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>استعرض المكتب في عام ٢٠٢٠ مجال تكنولوجيا المعلومات في إطار مراجعة حسابات المكتب الإقليمي لأوروبا (تقرير المراجعة ١١٨٧/٢٠).</li> <li>يُدعى المكتب إلى المشاركة بصفة مراقب في اجتماعات مجلس الأمن الإلكتروني الذي أنشئ في عام ٢٠٢٠ (عقد اجتماعان في عام ٢٠٢٠).</li> <li>أجرى المكتب في عام ٢٠١٩ استعراضاً لخريطة طريق المنظمة بشأن أمن الفضاء الإلكتروني (التقرير ١١٦٥/١٩)، ومازالت التوصيات الناشئة عنه قيد التنفيذ وقد تابعها المكتب متابعة نشطة خلال عام ٢٠٢٠.</li> <li>أجرى المكتب في عام ٢٠١٨ استعراضاً لمجال تكنولوجيا المعلومات في المكاتب الإقليمية لأفريقيا وجنوب شرق آسيا (التقرير ١١٤٧/١٨). ومازالت هناك توصيتان قيد التنفيذ في المكتب الإقليمي لأفريقيا.</li> <li>أجرى المكتب في عام ٢٠١٧ مراجعة لحسابات البريد الإلكتروني "Office 365 Cloud" (التقرير ١١٠٣/١٧). وهناك أربع توصيات قيد التنفيذ.</li> </ul> <p><b>الأمن المادي/ التشغيلي:</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>تشمل عمليات المراجعة الروتينية استعراض مجال الأمن، بما في ذلك استعراض معدلات التقيد بمتطلبات إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن.</li> </ul>
م م ٧	الالتزامات/ المسؤولية/ الطويلة الأمد	- كبيرة (ثابتة)	<ul style="list-style-type: none"> <li>أجرى المكتب في عام ٢٠١٦ مراجعة لحسابات التأمين الصحي لموظفي المنظمة (التقرير ١٠٦٢/١٦) شملت توصيات بشأن تحسين حوكمة شؤون هذا التأمين الصحي. ومازالت التوصيات قيد التنفيذ.</li> </ul>

\* المخاطر الرئيسية التي تواجهها المنظمة (أذار/ مارس ٢٠١٩) من إعداد المنظمة، المستخدمة في خطة عمل المراجعة الداخلية للحسابات لعام ٢٠٢٠:

https://www.who.int/about/finances-accountability/accountability/WHO\_Principal\_Risks.pdf?ua=1 (تم الاطلاع في ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢١).